



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة عشرة  
من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في  
٢٥/شعبان/١٤١٣ هجرية الموافق ١٧/٢/١٩٩٣ ميلادية.

(الجلد ٣٠)

(العدد ١٨)

#### - جدول الأعمال -

الصفحة

٤

٤

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- ١ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد منصور مراد.
- ٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.
- ٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور ذيب مرجي.
- ٤ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حمزة منصور.
- ٥ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.
- ٦ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبد الرحيم عكور.
- ٧ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين.
- ٨ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبد الله المكايه.

هكذا من الشاهل

- ٩ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي .
- ١٠ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد احمد الكفاوين .
- ١١ - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد ابو فارس .
- ١٢ - طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور عبد الله النصور .
- ١٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور نايف ابوتايه .
- ١٤ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد ابراهيم خريسات .
- ١٥ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد جمال الصرايره .
- ١٦ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبد السلام فريجات .
- ١٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد كامل العمري .
- ١٨ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عيسى الريموني .

## ٣ - الاقتراحات برغبة:

- ١ - اقتراح برغبة رقم (٢٤) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٥، مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين بشأن فتح فرع للمؤسسة الاستهلاكية المدنية في قضاء عي .
  - ٢ - اقتراح برغبة رقم (٢٥) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٥، مقدم من نواب محافظة السلط، بشأن احداث لواء في عين الباشا .
  - ٤ - الاستماع الى بيان الحكومة حول سياسة الاسعار، بناء على طلب المناقشة رقم (٢) المقدم من السادة النواب .
  - ٥ - قرار اللجنة القانونية رقم (١٩) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٣، وقرار لجنة التربية والتعليم رقم (٢) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٥، حول قانون التربية والتعليم رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ .
  - ٦ - ما يجيد من اعمال .
  - ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- عينت يوم الأحد القادم  
١٩٩٣/٢/٢١ الساعة الرابعة مساءً .

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

## مجلس النواب

## محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٢٥/شعبان/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٧/٢/١٩٩٣ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثامنة عشرة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة:  
د. محمد ابو فارس، د. عبد الله النصور، ابراهيم خريسات، عبد المجيد الشريدة، عبد الله زريقات.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:  
منصور مراد، د. همام سعيد، د. ذيب مرجي، حمزة منصور، زياد الشريخ، عبدالرحيم عكور، د. محمد عضوب الزين، د. عبدالله العكايلة، فيصل الجازي، احمد الكفاوين، د. نايف ابوتايه، جمال الصرايره، عبد السلام فريجات، كامل العمري، عيسى الريموني.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: /

## وحضر من الحكومة:

- ١ - سيادة الشريف زيد بن شاكور: رئيس الوزراء وزير الدفاع .
- ٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .
- ٣ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

- ٤ - معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية .
  - ٥ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل .
  - ٦ - معالي السيد عبد الكريم الكباريقي: وزير العمل .
  - ٧ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان .
  - ٨ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري .
  - ٩ - معالي السيد جمال حديثة الحريشا: وزير دولة .
  - ١٠ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية .
  - ١١ - معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية .
  - ١٢ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب .
  - ١٣ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
  - ١٤ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام .
  - ١٥ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
  - ١٦ - معالي السيد سلطان المدوان: وزير دولة .
  - ١٧ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة .
  - ١٨ - معالي السيد محمد السقال: وزير التمرين .
- وحضر من الامانة العامة السادة:-

د. حسين ابو عرابي، علي الحسينان، محمد الرديني، حمد الغريز.

١ - افتتاح الجلسة.

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتح الجلسة. الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة.

- الغياب بدون معذرة:-

أ- النائب السيد يعقوب قرش.

ب- النائب الدكتور قسيم عبيدات.

ج- النائب السيد عبد الله الزريقات.

د- النائب السيد بسام حدادين.

هـ- النائب السيد عبد المجيد الشريدة.

- والسذين تأخروا عن الجلسة النواب

السادة:-

أ- الشيخ عبد المنعم ابو زنت.

ب- السيد سليمان عرار.

ج- السيد سعد السرور.

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات.

١- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد

منصور مراد.

٢- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور

همام سعيد.

٣- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور

ذيب مرجي.

٤- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد

حمزة منصور.

٥- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.

٦- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد هشام الشراري.

٧- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبد الرحيم عكور.

٨- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين.

٩- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبد الله المكايله.

١٠- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.

١١- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد احمد الكفاوين.

١٢- طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد ابو فارس.

١٣- طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور عبد الله النصور.

١٤- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور نايف ابونايه.

١٥- طلب اجازة مقدم من سعادة السيد ابراهيم الخريسات.

١٦- طلب معذرة مقدم من معالي السيد جمال الصرايره.

١٧- طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبد السلام فرحات.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازات واعتذارات السادة النواب؟

الجميع: موافقون.

بعد الاطلاع على نتائج اجتماع معالي

وزير الداخلية مع اللجنة الادارية لمجلس

النواب بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٦ والاسس التي

أكد معالي الوزير عليها في النظر لأي طلب

يتضمن احداث او تغيير اداري وهي:

١- تخصيصات مالية لهذا الاحداث الجديد.

٢- توفير الكثافة السكانية وطبيعة الموقع

الجغرافي.

٣- ظروف طارئة وملحة تكون سبباً في الترفيع او

الاحداث.

ارجو معاليكم غطابة معالي وزير

الداخلية للموافقة على الطلب باحداث لواء في

عين الباشا والتي تتوفر فيه معظم الشروط التي

وردت في تقرير اللجنة الادارية الموقرة.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

١٩٩٣/٢/٧

د. فوزي شاكر الطيمية

الدكتور عوني البشير

الدكتور عبد الله النصور

الدكتور عبد اللطيف عربيات

مروان الحمود

ابراهيم خريسات

سمير قعوار

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: معالي الرئيس.

تنفيذاً لقرار هذا المجلس في الجلسة

السابقة تحفظ مثل هذه الطلبات.

معالي رئيس المجلس: تحول حسب

الاسس التي أقرت في المجلس، تحول للجنة

السيد الامين العام:

٣ - الاقتراحات برغبة:

١. اقتراح برغبة رقم (٢٤) تاريخ

١٩٩٣/٢/١٥، مقدم من سعادة النائب السيد

احمد الكفاوين بشأن فتح فرع للمؤسسة

الاستهلاكية المدنية في قضاء عي.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

ارجو رفع الاقتراح التالي الى معالي وزير

التموين رئيس مجلس ادارة المؤسسة الاستهلاكية

المدنية.

الاقتراح

قضاء عي بحاجة ماسة الى فرع للمؤسسة

الاستهلاكية المدنية ويمكن التنسيق كما تم لفتح

فرع مشترك بين المؤسسة الاستهلاكية العسكرية

والمدنية لخدمة المنطقة.

مع خالص التقدير

١٩٩٣/٢/٨

النائب احمد الكفاوين

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة

الادارية.

السيد الامين العام:

٢. اقتراح برغبة رقم (٢٥) تاريخ

١٩٩٣/٢/١٥، مقدم من نواب محافظة

السلط، بشأن احداث لواء في عين الباشا.

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة وبعد،

اقتراح برغبة

الموضوع: احداث لواء في عين الباشا.



الادارية واللجنة الادارية هي صاحبة الرأي فيها.

الدكتور علي الفقير: معالي الرئيس عفواً، اللجنة نسبت إلينا حفظ هذه أمثالها مستقبلاً، فحتى لا نطيل الأمر أرجو أن يحفظ الأمر أسوة ببقية الطلبات.

معالي رئيس المجلس: حصل حديث وتم اتفاق على نص يطبق وتحول إلى اللجنة الادارية إلى حين أن يتم بحث الأمر حسب ما قرره المجلس. الاستاذ عطا الشهبان.

السيد عطا الشهبان: إذا تكومت معالي الرئيس، حقيقة النوعية من هذه الطلبات، كثير من هذه الطلبات تعرض في هذا المجلس. وأنا أول من طالب بتحويل قضاء ناعور إلى لواء.

وإذا دل ذلك ممكن أن يدل على أن هنالك خلل. لذلك يجب إعادة النظر في التسميات الادارية. فانا اقترح على الحكومة الموقرة تشكيل لجنة لإعادة النظر في كافة التسميات الادارية في المملكة، بحيث أنه فيه بعض مناطق، يعني هنالك بعض المناطق يكون فيها المواقع الادارية بدل ما تكون بمستوى القضاء تكون بمستوى اللواء. بينما هنالك أفضية حقيقة هي تستحق أن تكون ألوية، وبالتالي ترى المواطنين اللي ساكنين في هذيك الأفضية مظلومين بحقوقهم بحيث لا ينالوا أي حق، وحتى في التعيينات لا ينالوا أي حق.

لذلك أنا اقترح على الحكومة الرشيدة وأطلب من اخواني النواب أن يؤيدوني في هذا المطلب بإعادة النظر في التسميات الادارية في المملكة الأردنية الهاشمية. وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، تحول للجنة الادارية. اخواني أود أن ارحب باسمكم بمعالي الاستاذ حكمت البزاز وزير التربية والتعليم في العراق الشقيق، فأهلاً به بين أهله وإخوانه. البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤. الاستماع إلى بيان الحكومة حول سياسة الأسعار، بناء على طلب المناقشة رقم (٢) المقدم من السادة النواب.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير التموين.

معالي وزير التموين:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

السادة النواب المحترمين

تعتبر الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة، أحد المعايير الأساسية لتحديد الارتفاع في المستوى العام للأسعار وتوجهاتها. ويتم احتسابها في المملكة على أساس معدل الاتفاق العائلي باعتبار عام ١٩٨٥ سنة أساس لعكس التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

فقد اظهرت الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة خلال عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ارتفاعاً كبيراً، إلا أنها شرعت في الانخفاض تدريجياً حيث انخفضت من (٧، ٢٥٪) عام ١٩٨٩ إلى (١٦، ١٪) عام ١٩٩٠ وإلى (٢، ٨٪) عام ١٩٩١.

كما تميز المستوى العام للأسعار خلال عام ١٩٩٢ باستقرار نسبي ملحوظ، إذ بلغ معدل

ثموه (٤٪) فقط، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ضبط الانفاق الحكومي والالتزام الوطني والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني والتوسع في الانتاج وضبط ارتفاع اسعار المواد التموينية.

ولدى القيام بتحليل مكونات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لعام ١٩٩٢ تبين أن معدل هذا الرقم لكافة اصناف المواد الغذائية قد ارتفع بنسبة (٣٪) في حين أنه ارتفع بنسبة (٣٩٪) للسكن والتفقات المنزلية ونسبة (٤٣٪) للسلع والخدمات الأخرى علماً بأن الأهمية النسبية لأوزان الرقم القياسي للأسعار/ لكافة هذه العناصر على التوالي هي (٣٨٥٪) و (٢٨١٪) و (٢٣٣٪).

أما فيما يتعلق بمجموعة الملابس والأحذية فقد ارتفعت بنسبة (٨٦٪) إلا أنها لم تسهم في رفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بأكثر من نسبة (٠٦٪) فقط ويعزى ذلك إلى أن الأهمية النسبية لهذه المجموعة لا تشكل أكثر من (٧٤٪) من مكونات الرقم القياسي للأسعار.

معالي الرئيس

حضر النواب المحترمين

أما فيما يتعلق بسياسة الأسعار الخاصة بوزارة التموين فإنها تنطلق من قانون التموين رقم ١٧ لسنة ١٩٩٢ الذي ناقشته وأقره مجلسكم الموقر حيث يتبين أن المواد الخاضعة للتسعير هي ثلاثة أنواع:-

أولاً:- المواد الغذائية الأساسية:- وهي المواد التي يقرر مجلس الوزراء اعتبارها مواد غذائية أساسية وكانت قد أعلنت في مطلع هذا

العام بأن المواد الغذائية الأساسية التي يتم توزيعها بموجب البطاقات التموينية وهي السكر والأرز والحليب المجفف محلياً، لن يجري أي ارتفاعات على أسعارها هذا العام. والحكومة ملتزمة بذلك. أما بالنسبة لموضوع القمح والخبز فسأعود إلى تفاصيل هذا الموضوع في ختام كلمتي هذه.

ثانياً:- المواد التموينية وهي المواد الغذائية غير الأساسية التي يحددها مجلس الوزراء. ورغم كون هذه المواد غير أساسية إلا أنها تعتبر هامة وضرورية، لذلك تحرص الوزارة على استمرار توفرها في السوق سواء أكانت مستوردة أو منتجة محلياً وبأسعار مقبولة للمستهلكين ولذلك تقوم بتحديد أسعارها لجنة تشارك فيها كافة الجهات المعنية بحيث تعطي هامش ربح مناسب للمنتج والمستورد لتشجعه على الاستمرار في عمله وبالمقابل عدم إرهاق المستهلك بأسعار مبالغ فيها.

وعلى ضوء ذلك تقوم الوزارة بالإعلان عن هذه الأسعار في الصحف المحلية وتراقب التقيد بها. وتستطيع الوزارة أن تؤكد بأن أسعار اللحوم الحمراء بجميع أنواعها والأسماك والشاي والقهوة والخضار والفواكه قد انخفضت عما كانت عليه عام ١٩٩١، كما أن بعض المواد قد حافظت على أسعارها مثل الزيوت النباتية ولم تطرأ أية ارتفاعات على أسعار المواد الأخرى إلا إذا كانت هناك ارتفاعات حقيقية ومثبتة في بلد المنشأ.

ثالثاً:- المواد والسلع الأخرى:- وهي أي مادة أو سلعة غير غذائية يحددها مجلس الوزراء،

ويجوز لهذا المجلس في الحالات الاستثنائية التي يقرها تشكيل لجنة لنية يشترك فيها ممثل عن كل من:-

وزارة التموين، الصناعة والتجارة، اتحاد الغرف التجارية غرفة صناعة عمان، اتحاد نقابات العمال، وممثل من ذوي الخبرة والاختصاص. تتولى تحديد الحد الأعلى لنسبة الربح الاجمالي و / او السعر للسلع والمواد غير محددة الاسعار وتقديم توصياتها بذلك لوزير التموين لاصدار قراره بشأنها بعد التشاور والتنسيق مع الوزير المختص.

اما فيما يتعلق بموضوع القمح والمنتج النهائي منه وهو الخبز فقد كانت هنالك مشاكل عديدة تواجه اسعار هذه المواد، ف منذ عام ١٩٨٦ لم يطرأ أي ارتفاع على اسعار الخبز رغم استمرار ارتفاع اسعار مادة القمح ورغم مطالبة اصحاب العلاقة المستمرة بزيادة هامش الربح، وقد لجأت الحكومات المتعاقبة لمعالجة هذا الموضوع بتخفيض اسعار القمح والطحين مما زاد في اعباء الدعم وأدى الى تحميل خزانة الدولة مبالغ اضافية وقد بلغ مقدار الدعم للسنوات الاربعة الماضية لمادة القمح فقط كما يلي:-

١٩٨٩:	٤١٢٦ مليون دينار
١٩٩٠:	٣٤٨٦ مليون دينار
١٩٩١:	٣٤٧٠ مليون دينار
١٩٩٢:	٤٠٣٣ مليون دينار

وقد نتج عن ذلك نوع من الاسراف والتبذير وسوء التقدير السليم في التعامل مع رغيف الخبز. ورغم ذلك لم تتقدم أي من الحكومات المتعاقبة بخطوة جديفة للتعامل مع

هذا الوضع. حيث انه لو تم اللجوء الى رفع اسعار مادة الطحين بشكل بسيط تدريجي سنوياً لتناسب مع اسعار مادة القمح في الاسواق العالمية لثم تحقيق التخفيض التدريجي لابعاء الدعم ولخلقت اهتماماً تدريجياً لدى الجميع بالتعامل الواعي مع هذا الرغيف بما يستحق من اهتمام، دون تبذيراً او هدر. ومع قناعة الحكومة الشامة باهمية رغيف الخبز بالنسبة لشرائع اجتماعية واسعة من ابناء هذا البلد، تعاني من تدني دخلها كونها دون مستوى خط الفقر، الا انها كانت امام خيارات ثلاثة صعبة، تتمثل بما يلي:-

١- توزيع مادة الخبز بموجب البطاقة التموينية وكما هو معمول به حالياً بالنسبة للمواد الغذائية الاساسية المدعومة. الا ان هذا الخيار سلبيات تحول دون تطبيقه، ففي حين يحصل المواطنون على احتياجاتهم من هذه المواد في اي وقت يناسبهم خلال اربعة اشهر. فان توزيع مادة الخبز المدعوم بالبطاقات سيجعل هؤلاء المواطنين لا سيما متدني الدخل منهم مضطرين للوقوف في طوابير يومية وعلى مدى ايام السنة وفي مختلف ظروف الطقس القاسية للحصول على حاجتهم من الخبز المدعوم. وهو اسلوب فيه الكثير من المعاناة ولم تطبقه حتى أكثر الدول تشدداً في انظمتها الاقتصادية المركزية.

٢- اما الخيار الثاني فكان يتمثل في ايجاد نوعين من الخبز أحدهما مدعوم وبمواصفات معينة والثاني غير مدعوم ويباع بسعر الكلفة. الا ان اليه تفهيد مثل هذا الخيار تكاد تكون

مستحيلة لعدم امكانية ايجاد وسيلة فعالة تستطيع ان تضبط نوعية الطحين المستخدم لانتاج الخبز المدعوم لهذا الغرض فقط وتمنع تسربه لاستعمالات اخرى لنوعيات غير مدعومة وتحقيق ربح غير مشروع نتيجة لذلك، اضافة الى الحرص على عدم ايجاد تمييز بين فئات المجتمع.

٣- اما الخيار الثالث والذي تبنته الحكومة فكان رفع الاسعار بآني الحدود الممكنة ١٠ فلسات لكغم الخبز بحيث لا يؤثر هذا الارتفاع على اصحاب الدخل المتدنية ويهدف تخفيف اعباء الدعم وكانت حصيلة الرفع مبلغاً يقدر بحوالي ٥٦٠٠٠٠٠٠ دينار وسيتم استغلال المبالغ الموفرة بتوجيهها الى اوجه انتاجية اخرى وفي اعتقادي ان هذا التوفير لن يغطي قيمة الزيادة التي ستطرأ على الاستهلاك نتيجة زيادة عدد السكان وارتفاع اسعار القمح العالمية وارتفاع سعر صرف الدولار. كما ان مجلسكم الموقر كان قد وافق على تخفيض الدعم عن المواد التموينية من مبلغ ٤٤٢٥ مليون دينار عام ١٩٩٢ الى ٣٣٦٥ مليون دينار لهذا العام.

معالي الرئيس

الساده النواب المحترمين

ان الحكومة في اطار خطتها للسنوات القادمة استهدفت زيادة معدل الدخل الفردي، وذلك من خلال المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار والذي تحقق خلال عام ١٩٩٢ مقابل نمو مستهدف في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي تصل نسبته الى ٦٪ سنوياً. وهي تدرك ادراكاً تاماً واجاباً تجاه ابناء هذا البلد وتفهم بانها تحملت المسؤولية بشجاعة وامانة ومارست

مسؤولياتها بمنهجية عمل موضوعية ادت الى ضبط الاسعار وكبح جماح التضخم وتباطؤ معدلاته. واستطاعت ان تحقق انجازات هامة في زمن قياسي ظهرت نتائجها واضئة للعيان وستمتد اثارها على المدى المتوسط والبعيد لتصل الى اهدافها في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والامن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

واخيراً احب ان اؤكد استمرار الحكومة في سياستها بدعم المواد الاساسية ولن يطرأ على اسعار المواد التي تتعامل بها وزارة التموين أي ارتفاعات هذا العام وسيتم تفعيل دور رقابة الاسعار السماح بأي ارتفاع غير مبرر لاسعار المواد التموينية في الاسواق.

ولقد استطاعت وزارة التموين بفضل توجيه ودعم سيادة رئيس الوزراء والاخوه الوزراء وتعاون معالي وزير المالية لما ابداه من ايجابية وتجاوب في انجاح السياسة التموينية وتحقيق ما أنجز والذي يحق لنا جميعاً ان نفتخر به. وكلنا امل ان يوفقنا الله في ظل راعي مسيرتنا الحسين المفلدى الى مناصب اليه من رفعة وتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، شكرأ معالي الوزير على هذا البيان حول الاسعار، وجاء هذا البيان بناء على طلب المناقشة الذي تقدم به عدد من الاخوة الزملاء. البيان وبعد ان استمعتم اليه لكم الحق ان تبدأوا بالمناقشة الآن أو ان يؤجل الى جلسة أخرى لنتم المناقشة فيه.

يوزع ويناقش الاسبوع القادم يوم



الاربعاء؟ يوم الاربعاء مثل هذا اليوم. إذن يوزع البيان على الاخوة النواب ويتم مناقشته يوم الاربعاء القادم بإذن الله. البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٥. قرار اللجنة القانونية رقم (١٩) تاريخ ١٣/٢/١٩٩٣، وقرار لجنة التربية والتعليم رقم (٢) تاريخ ٢٥/١/١٩٩٣، حول قانون التربية والتعليم رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨. معالي رئيس المجلس: إذا سمح الاستاذ رئيس اللجنة القانونية أن يقوم بقراءة القرار لأن الاستاذ مقرر اللجنة القانونية مجاز.

السيد سليم الزعبي رئيس اللجنة القانونية: سيدي الرئيس الحقيقة القرار هو قرار لجنة التربية، نحن في اللجنة القانونية ناقشنا هذا القرار من الناحية الصياغية البحتة. فالموقف التشريعي أو السياسة التشريعية صحيح اللجنة القانونية كان موقفها موقف صياغي وبالتالي في جلسة واحدة طرحنا هذا الموضوع في اللجنة القانونية.

أنا اقترح سيدي الرئيس أن تقدم لجنة التربية بالدفاع عن القرار، أما اللجنة القانونية كان دورها دور صياغة فقط.

معالي رئيس المجلس: إذا سمح لي الاستاذ رئيس اللجنة القانونية هذا قانون، والقانون وأي قانون هو من مهام اللجنة القانونية فأرجو من رئيس اللجنة القانونية أن يقوم هو، لجنة التربية هي لجنة فنية واللجنة القانونية هي اللجنة المسؤولة أن تقدم هذا المشروع للمجلس الكريم. الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: اقترح أن نعفي

سيادة رئيس اللجنة القانونية من قراءة المقدمة في هذا القرار لأنها تتعلق بكلمات لا تفهم وحدها. ولذلك قراءتها من باب التزييد الذي لا فائدة منه، فأرى أن نعفي سيادته من قراءتها ونقتصر فقط على مشروع القانون مباشرة. . . وشكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس.

أبدى معالي رئيس اللجنة القانونية أن هذا القانون أت من لجنة التربية والتعليم، وأبدى أنه لم يدرس من اللجنة القانونية. واعتقد أنه من الناحية النظامية كان على اللجنة القانونية. أولاً أن تدرسه دراسة كافية ومن ثم يصار إلى إحالته إلى هذا المجلس.

ولذلك حقيقة أرى لاهمية هذا القانون الذي يتعلق بسياسة الدولة في التربية والتعليم ولخطورته أن يعاد إلى اللجنة القانونية لدراسته دراسة كافية ومن ثم يعود إلى هذا المجلس. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: قبل هذا إذا سمحتم، كما تفضل الاستاذ حسين هذا من القوانين الهامة، ولاهمية هذا القانون أحلناه إلى اللجنة التربوية لتنظر فيه ورأي اللجنة التربوية مسجل أمامكم. ثم حول إلى اللجنة القانونية ونظرت فيه من الجوانب التي تراها ورأيها مسجل أيضاً أمامكم. فأننا لا أرى بأي حال من الأحوال، بعد أن مر على اللجنتين وقدمتا به التقرير اللازم المعروض عليكم الآن، أي تأخير

عفواً إذا سمح معالي وزير العدل الأمر وليس باقتراح، هو مناقشة، قبل الكلام ووضع الأمر. نسب إلى رئيس اللجنة القانونية كلاماً صححه واستوى الأمر الآن. تفضل.

السيد رئيس اللجنة القانونية: سيدي أنا لم أصحح كلاماً، أنا أؤكد على كلام قلته. . . وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: تفضل. وهذا هو نص قرار اللجنة القانونية رقم ١٩، وقرار لجنة التربية والتعليم رقم ٢٥، والذي اعفي السيد رئيس اللجنة القانونية من تلاوتها.

قرار رقم (١٩)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٣/٢/١٩٩٣، برئاسة معالي السيد سليم الزعبي رئيس اللجنة وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الأعضاء:

الدكتور احمد الكولحي، الدكتور ماجد خليفه، جمال الحريشا، عبد الرحيم العكور، الدكتور همام سعيد، جمال الصرايرة، عبد السلام فريجات، وفارس النابلسي.

وتغيب بمعذرة كل من اصحاب المعالي والسعادة السادة:

عبد الرؤوف الروابده، عاطف البطوش، كامل العمري، محمود الهويل، الدكتور محمد ابو فارس، محمد المرعبر، ابراهيم عريسات.

وشارك في الاجتماع من النواب: الدكتور محمد احمد الحاج.

في عرض هذا القانون وخاصة أنه، كما ذكر الزميل، أن هذا القانون هام وأنا أمام رأي في اللجنة التربوية معروض، ورأي آخر للجنة القانونية معروض. واللجنة القانونية هي المسؤولة عن عرض هذا القانون فأني قانون على المجلس الكريم، فالآن الأمران معروضان على المجلس الكريم، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: شكراً سيدي الرئيس.

أنا لم أقل لم تدرس اللجنة القانونية هذا القانون، أنا قلت قمنا بدراسته من ناحية الصياغة، وبالتالي لا أدري من أين جاء الزميل بما طرح.

الكلام مسجل لم أقل ندرس قلنا أن لجنة التربية هي التي عاجلت هذا القانون معالجة طويلة، وأضيف الآن أنها منذ سنتين تدرس في هذا القانون. نعم اللجنة القانونية درست هذا القانون في جلسة واحدة، هذا للأمانة، وحقيقة ناقشت الجوانب الصياغية أساساً مع بعض التعديلات. ويكل الاحوال هي درست هذا القانون لكن الدراسة امامكم وهنالك قرار للجنة القانونية ويمكن أن يناقش قرار لجنة التربية، قرار اللجنة القانونية، والقانون المؤقت ثم يقرر المجلس ما يشاء هذا الخصوص. . . وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، ونحن أمام تقرير رسمي مقدم من اللجنة القانونية وآخر من اللجنة التربوية، فلنبداً الاستاذ رئيس اللجنة القانونية إذا سمحت.

ونظرت اللجنة في القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ قانون التربية والتعليم. وبعد دراسته دراسة مستفيضة، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ومعدلاً من قبل لجنة التربية والتعليم، مع اجراء التعديلات التالية عليه:

المادة -٢-

- تضاف عبارة (جزء من مرحلة أو قبل كلمة (مرحلة) الواردة في تعريف المدرسة. - شطب العبارة الواردة في تعريف (المعلم) والاستعاضة عنها بالنص التالي:

«كل من يتولى التعليم أو أي خدمة تربوية متخصصة أو إدارية أو فنية مساعدة في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة أو أي إدارة من إدارات الوزارة أو المؤسسات التعليمية الخاصة».

- تعريف المؤسسة التعليمية الخاصة: موافقة على قرار لجنة التربية والتعليم وشطب كلمة (المستعملة) الواردة في التعريف.

الفقرة (ب) من المادة -٢-

- شطب كلمة (الفرد) الواردة في الفقرة (ب) والاستعاضة عنها بكلمة (المفرد).

المادة (٣)

- شطب عبارة (التراث العربي الاسلامي) الواردة في صدر المادة والاستعاضة عنها بعبارة (والحضارة العربية الاسلامية).

- اضافة كلمة (تعالى) الى الفقرة (أ) البند (١) من المادة (٣).

الفقرة (ب) البند (١)

- شطب حرف (ر) الوارد بعد كلمة (لله)

والاستعاضة عنه بكلمة (ثم)

البند (٢)

- اضافة كلمة (والاسلامية) الى اخرها.

البند (٧)

- اضافة كلمة (والاسلامية) بعد عبارة (للالة العربية) الواردة فيها.

البند (٩)

- اضافة كلمة (والاسلامية) بعد عبارة (الوطنية والقومية) الواردة فيها.

الفقرة (ج) البند (١)

- شطب كلمة (الاردنيون) والاستعاضة عنها بكلمة (الاردنيين) الواردة في مطلعها.

المادة (٤) الفقرة (د)

- اضافة كلمة (وحضارة) بعد عبارة (الاسلام عقيدة وشريعة) الواردة فيها.

الفقرة (ز)

- شطب كلمة (رغابته) والاستعاضة عنها بكلمة (سعادته) الواردة في اخرها.

الفقرة (س)

- اعادة صياغتها بالنص التالي:- (الاعتزاز الاسلامي والقومي والوطني).

المادة (٥)

الفقرة (د)

- شطب عبارة (التراث العربي الاسلامي والانساني) الواردة في اخرها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية:- (الحضارة العربية الاسلامية والانسانية).

المادة -٩- الفقرة (ب) البند (١):

- موافقة كما جاءت في القانون المؤقت.

المادة -١١- الفقرة (ب) البند «٣»:

- شطب كلمة (تراث) والاستعاضة عنها بكلمة (حضارة) الواردة فيها.

البند -٤-

موافقة كما جاءت في القانون المؤقت.

البند -٧-

شطب كلمة (وأحكامها) والاستعاضة عنها بعبارة (وأحكام شريعتها).

البند -١١-

- اضافة حرف (و) بعد كلمة (الشورى) الواردة في قرار لجنة التربية والتعليم.

المادة -١٤-

موافقة كما وردت في القانون المؤقت.

المادة -٢٣-

موافقة كما وردت في القانون المؤقت. ما عدا الفقرة (و)، شطب كلمة (له) والاستعاضة عنها بكلمة (لهم) الواردة فيها.

المادة -٣٠- / -٢٩- سابقا:

- اعادة صياغة الفقرة (ب) بالنص التالي:

«(تستوفى الوزارة بدلاً نقدياً من المشتركين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة) يحدد مقداره وطريقة تحصيله وكيفية دفعه وسائر الأمور المتعلقة به بموجب نظام يصدر لهذه الغاية، كما تحدد أجور العاملين في الامتحان وكيفية دفعها بموجب تعليمات يصدرها الوزير.

المادة -٣٠- في القانون المؤقت:

- شطب كلمة (ونتائجه) الواردة فيها.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

ملاحظة:

مخالفة لعضو اللجنة القانونية سعادة النائب فارس النابلسي (على الاضافة في المادة -٤٤-).

وفي قرار لجنة التربية والتعليم. (حول الاختلاط بين الجنسين في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة).

مخالفة النائب فارس النابلسي على المادة ٤٤ من قانون التربية والتعليم المضافة من قبل لجنة التربية والتعليم الموقرة.

الزملاء الافاضل النواب المحترمين،

اسمحوا لي ان ابين فيما يلي اوجه مخالفتي للمادة (٤٤) من قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٨٨ المقترح اضافتها من قبل السادة لجنة التربية والتعليم.

وقبل التطرق الى صلب الموضوع فاني ارجو ان اشير الى ملاحظة اساسية وهي اولا وقبل كل شيء التفريق بين معنى الاختلاط ومعنى الخلوة فكلاهما يحمل معنى ومفهوما يختلف عن الاخر سواء في المعنى اللغوي او الحكم الشرعي. فالاول وهو الاختلاط انما يعني اجتماع شخصين او اكثر من مختلف الاجناس في مكان عام مباح للجمهور. اما الخلوة فتعني اجتماع شخصين او اكثر في مكان ما بعيداً عن اعين الناس.



فالاختلاط بالمعنى الاول قد يقع في المدرسة او الجامعة او المسجد او المستشفى او في الاسواق العامة وفي المحلات التجارية.

اما الخلوة فلا تتحقق في تلك الاماكن الا اذا قصد بها الاختلاء وهو حجب الرؤية عن الآخرين. ومن خلال المفهوم المتقدم فانه يمكن القول بان الخلوة بين الجنسين هو عمل منهى عنه ولا يقره احد وهو باجماع الصحابة والاحاديث الصحيحة يعتبر عملا منافيا للشرع وطريق للفساد والافساد، اما الاختلاط بمفهومه الواسع فاننا لا نجد سنداً شرعياً لتحريمه، لا بل يمكن القول بان الاحاديث الشريفة والممارسات الفعلية في زمن الصحابة والخلافة الاسلامية ما يستدل منه على عدم تحريم الاختلاط.

واني استمحيكم عذراً في ابداء الآتي:  
اولاً: لقد جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ وقالت: يا رسول الله لقد غلبنا عليك الرجال اي ائهم يستأثرون بصحبتك والتعلم منك. فجعل رسول الله ﷺ يوماً خاصاً للنساء يعلمهن فيه احكام الشرع الخفيف وامور دينهم.  
ثانياً: ان النساء كن يشاركن الرجال في اوقات الحروب ويقاتلن مع الرجال جنباً الى جنب ويقدمن للرجال العون والمساعدة وكل ما يمكن تقديمه في زمن المعركة.

ثالثاً: ان منع الاختلاط في المدارس واباحتها في مجالات عديدة من شأنه خلق ازدواجية في المجتمع لا مبرر لها فكيف يمكن افناع ابناء مجتمعاتنا بحرمه الاختلاط في المدارس ومحليته في الجامعات والكليات والمستشفيات وأماكن العمل وفي شتى الدوائر والمجالات.

رابعا: ان منع الاختلاط بنص قانوني ويشكل مطلق من شأنه المساس بحقوق الآخرين الذين تسمح لهم تقاليدهم وعاداتهم بالاختلاط في المدارس.

وان الباب الاوسع الذي يسمح للجميع بدخوله هو فتح مجالات الخيار اما الآخرين ليقرروا ما يشاؤون في هذه المسألة وفق ما يتفق وعقائدهم وميولهم.

خامساً: ان منع الاختلاط بين الجنسين في المدارس يتطلب بالضرورة منع هذا الاختلاط في الحفلات والتجمهرات والساحات العامة والدوائر الرسمية وغير الرسمية وبغير ذلك فان الذي تحسبون حسابه يظل قائماً بل ويتفاقم ويزداد سوء. وان تحقيق ذلك كله لا يتنبأ الا بوحدة السلوك في المجتمع التي تحتاج الى معالجة اوسع من وضع مادة في القانون.

سادساً: ان القول بمنع الاختلاط بين الجنسين انما يمتد ليشمل في تطبيقه منع تدريس الفتيات والفتيان من قبل غير جنسهم وان مثل هذا الامر يبعث على التضييق الذي يستحيل التقيد به في كل الظروف والاحوال ويستبرز لنا حالات يصعب فيها تطبيق هذا المبدأ مما يضطر الى خرقه في تلك الحالات الامر الذي سينسف هذا المبدأ من اساسه ويشكك بصحته ويزعزع قناعة الآخرين بنجاعة الاسلوب.

وارجوا في الختام ان انهي بقولي: انه خير ألف مرة ان نسلح ابناءنا بالعلم والاخلاق ونلقي بهم في اي مجتمع كان من ان نحول بينهم وبين غيرهم وفي اذهاننا وتصورنا ان هذا المنع هو سلاحهم فتفاجأ فيها بعد بما لم تكن نحسب له

اي حساب، وان جدار برلين لم يجل في يوم من الايام دون توحيد المانيا واعادتها الى وضعها الطبيعي، وان ما لم يتعلمه المرء بالاختلاط فان وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا جعلت العالم بأكمله بمثابة القرية الواحدة مفتوحة بمعالمها وحضارتها وثقافتها بعضها على بعض، وان خير وقاية لمن يخشى ان تشيع الفاحشة في المجتمع هو نشر الفكر الاخلاقي لتنشئة الاجيال الصالحة وفي ذلك نحصل ابناءنا من خطر الانزلاق في مهاري الرذيلة ونكسبهم مناعة قوية ضد الامراض التي تحتاج اي مجتمع من المجتمعات، املا ان يكون لي فيها قدمت عذراً لطلب شطب المادة (٤٤) من القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

النائب  
فارس التالبي

١٩٩٣/٢/١٤

#### قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة التربية والتعليم لمجلس النواب بنصاها القانوني لدراسة قانون التربية والتعليم قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨، على النحو التالي:

#### الاجتماع الأول:

بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٢، برئاسة سعادة السيد عبد الحفيظ علاوي رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة السيد محمد الازايدة وأصحاب السعادة الأعضاء:

عبد العزيز جبر، كامل العمري.

وتغيب بدون عذر كل من أصحاب

#### المعالي السادة:

عبد الكريم الكباريتي، يوسف العظم.

#### الاجتماع الثاني:

بتاريخ ٢١/١٢/١٩٩٢، برئاسة سعادة السيد عبد الحفيظ علاوي رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة السيد محمد الازايدة وأصحاب المعالي والسعادة الأعضاء:

يوسف العظم، عبد العزيز جبر، كامل العمري.

وتغيب بدون عذر معالي السيد عبد الكريم الكباريتي.

كما حضر الاجتماع عطوفة السيد خالد الغزاوي والسيد محمد صايل عبيدات والسيد عبد الله ريلات من وزارة التربية والتعليم.

#### الاجتماع الثالث:

بتاريخ ١١/١/١٩٩٣، برئاسة سعادة السيد عبد الحفيظ علاوي رئيس اللجنة، وحضور مقرر اللجنة سعادة السيد محمد الازايدة، وأصحاب المعالي والسعادة الأعضاء:

يوسف العظم، كامل العمري.

وتغيب بمعلنة سعادة السيد عبد العزيز جبر.

وتغيب بدون عذر معالي السيد عبد الكريم الكباريتي.

كما حضر الاجتماع كل من السادة: عطوفة السيد منذر المصري والسيد عبد الله ريلات من وزارة التربية والتعليم.

#### الاجتماع الرابع:

بتاريخ ١٨/١/١٩٩٣، برئاسة سعادة

هكذا من الله



السيد عبد الحفيظ علاوي رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة معادة السيد محمد الأزايدى وأصحاب المعالي والسعادة السادة الأعضاء:

يوسف العظم، كامل العمري، عبد العزيز جبر.

وتغيب بدون عذر:

معالي السيد عبد الكريم الكباريتي.

كما حضر الاجتماع معالي السيد اسحق الفرحان والسيد منذر المصري والسيد عبد الله ريبالات من وزارة التربية والتعليم والسيد صالح سليم من كلية اريد.

الاجتماع الخامس:

بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٥، برئاسة معادة السيد عبد الحفيظ علاوي رئيس اللجنة، وحضور مقرر اللجنة معادة السيد محمد الأزايدى وأصحاب السعادة السادة الأعضاء:

عبد العزيز جبر، كامل العمري.

وتغيب بدون عذر كل من السادة:

يوسف العظم، عبد الكريم الكباريتي.

وحضر الاجتماع معالي السيد اسحق الفرحان وعطوفة السيد منذر المصري والسيد عبد الله ريبالات من وزارة التربية والتعليم والسيد صالح سليم من كلية اريد.

وبعد دراسة القانون المؤقت دراسة مستعجلة، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية:

المادة (٢) الفقرة (أ)

\* شطب كلمة «الأقل» الواردة في تعريف

روضة الاطفال والاستعاضة عنها بكلمة «الأكثر».

\* تضاف عبارة «جزء من مرحلة» قبل كلمة «مرحلة» الواردة في تعريف المدرسة.

\* شطب العبارة الواردة في تعريف المركز والاستعاضة عنها بالنص التالي:

«كل مؤسسة تعليمية تدرب على اي نوع من انواع المعرفة او المهارات دون تقييد بمدة التدريب او بسن الطالب ويكون التدريب فيها على شكل دورات».

\* شطب العبارة الواردة في تعريف المعلم والاستعاضة عنها بالنص التالي:

«كل من يتولى التعليم او اي خدمة تربوية متخصصة او ادارية او فنية مساعدة في اي مؤسسة حكومية او خاصة او اي ادارة، من ادارات الوزارة او المؤسسات التعليمية الخاصة».

\* شطب عبارة «والكتب المدرسية» الواردة في تعريف المؤسسة التعليمية الخاصة والاستعاضة عنها بعبارة «والكتاب المدرسي المقرر».

المادة (٤) بند ك

\* اضافة حرف (و) بعد كلمة «عامية» الواردة في هذه الفقرة.

المادة (٤) بند س

اضافة كلمة «الاسلامي» بعد كلمة «الإعتزاز».

المادة (٥) بند و

اضافة عبارة «والمسؤولون وذو الاحتياجات الخاصة» بعد كلمة «والخاصة».

المادة (٥) بند ك

اضافة بند ك الى هذه المادة بالنص الآتي:

ك: تأكيد أهمية التربية العسكرية والثقافة البيئية.

المادة (٦) بند د

اضافة عبارة «وبموجب تعليمات يصدرها الوزير» بعد كلمة «التعليمية».

شطب العبارة الواردة في البند هـ والاستعاضة عنها بالنص التالي:

هـ - توفير الرعاية الصحية الوقائية الملائمة في المؤسسات التعليمية الحكومية والاشراف على توافرها بالمستوى الملائم في المؤسسات التعليمية الخاصة.

البند و

اضافة عبارة «وبموجب تعليمات يصدرها الوزير» بعد كلمة «التربوية» الواردة فيها.

البند ح

اضافة كلمة «والاسلامية» بعد كلمة «العربية».

البند ي

شطب عبارة «الاجور التي يجدها الوزير» واستبدالها بعبارة «اجور بموجب تعليمات يصدرها الوزير».

البند ك

شطب كلمة «وقف» والاستعاضة عنها بكلمة «توجيه» وشطب حرف «ل» و«ل» لكلمة تحقيق لتصبح «لتحقيق».

المادة ٧

شطب كلمة «تصنيف» والاستعاضة عنها بكلمة «تصنيف».

المادة ٨

١. اضافة عبارة «وتشمل جوانب الشخصية الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية» بعد كلمة «متوازنة».

ب. تضاف عبارة «وفق خطة مرحلية» بعد كلمة «إمكاناتها».

المادة ٩

ب. ١. تضاف عبارة «بتاريخ الاسلام ومبادئه» بعد كلمة «واعياً».

٣. تضاف عبارة «الامة الاسلامية والعربية والشعب الاردني» بعد كلمة بتاريخ.

٢١. شطب كلمة «كفاءته» والاستعاضة عنها بكلمة «كفائته».

المادة (١١) :-

ب:

٢- شطب كلمة «استغلالها» والاستعاضة عنها بكلمة «استثمارها» و«اضافة عبارة «وتطويرها» بعد كلمة «امكاناتها».

٤- شطب كامل الفقرة.

٦- شطب عبارة «تقبله لذاته» والاستعاضة عنها بعبارة «تفقه بنفسه».

١١- اضافة كلمة «الشورى» بعد كلمة «أسس».

١٩- اضافة كلمة «إيجابية» بعد كلمة «فنية».

٢٢- شطب عبارة «اساليب ترويح» وشطب حرف «في» والاستعاضة عنها بعبارة «يعمل على».

٢٣- اضافة عبارة «العربية والاسلامية»

بعد كلمة القيم.

المادة (١٣):-

شطب المادة والاستعاضة عنها بالنص التالي:-

أ - تحدد شروط انتقال الطلبة بين الصفوف في مراحل التعليم المختلفة بموجب تعليمات يصدرها الوزير.

ب - تحدد شروط قبول الطلبة في التعليم الثانوي بموجب نظام.

المادة (١٤):-

شطب عبارة (على الأسس التالية) والاستعاضة عنها بعبارة ( وفق نظام التنظيم الإداري للوزارة) حسب الأسس التالية:

أ - شطب كل ما يأتي بعد كلمة «انجاز».

إضافة فقرة جديدة (ج) بالنص التالي:-

تشغل القيادات الإدارية في مركز الوزارة ومديريات التربية والمدارس وفق أسس تضمن مصلحة العمل ومتطلباته وتطوره وتراعي حقوق الموظف بموجب كفايته وأقدميته ومؤهلته ودرجته.

المادة (١٧):-

إضافة: «ويجوز الاكتفاء عند الضرورة بمؤهل تربوي لا تقل مدة الدراسة فيه عن سنة دراسية واحدة بعد الدرجة الجامعية الأولى وبخبرة لا تقل عن عشر سنوات». وذلك بعد كلمة «والمجستير».

المادة (١٨):-

الموافقة على المادة بعد شطب كل ما يأتي بعد عبارة «خمس سنوات».

المادة (١٩):-

شطب عبارة «الدرجة الجامعية الأولى في علم النفس ودبلوم في الإرشاد التربوي» والاستعاضة عنها بعبارة «المجستير في الإرشاد التربوي، أو على الدرجة الجامعية الأولى في علم النفس»، وكذلك شطب عبارة «درجة البكالوريوس والاستعاضة عنها بعبارة «الدرجة الجامعية الأولى».

المادة (٢٠):-

أ - إضافة عبارة «ويشمل ذلك التأهيل التربوي لمن يمارس مهنة التعليم» بعد كلمة «الأولى».

المادة (٢١):-

إضافة عبارة «وذلك وفق تعليمات يصدرها الوزير» بعد كلمة «والمواد».

المادة (٢٣):-

شطب بند أ من المادة والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

أ - يؤلف المجلس برئاسة الوزير وعضوية عشرين عضواً يمثلون مختلف القطاعات التربوية والاجتماعية ويعينون بقرار من مجلس الوزراء ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد وهم:-

١- وزير التعليم العالي.

٢- وزير الأوقاف.

٣- وزير الثقافة.

٤- وزير الشباب.

٥- وزير الإعلام.

٦- وزير التربية والتعليم السابق.

٧- رئيس لجنة التربية والتعليم لمجلس الاعيان.

٨- رئيس لجنة التربية والتعليم لمجلس النواب.

٩- أحد رؤساء الجامعات الأردنية بالتناوب.

١٠- أمين عام الوزارة الأكاديمي.

١١- أمين عام الوزارة الإداري.

١٢- مدير عام المناهج.

١٣- مدير عام التخطيط.

١٤- مدير عام التعليم.

١٥- المستشار القانوني للوزارة.

١٦- ممثل للمدارس الخاصة.

١٧- أربعة أعضاء بصفتهم الشخصية ينسبهم الوزير.

المادة ٢٤:

أ - شطب كلمة «تدريس أي» والاستعاضة عنها بعبارة «تطبيق أي منهاج أو»

قبل كلمة «كتاب».

٤- شطب هذه الفقرة لأنها وردت في المادة ١٣ فقرة (ب).

\* نقل فقرة (١) وفقرة (٦) من ب إلى أ لتصبح:-

أ - الخطوط العريضة للسياسة التربوية في المملكة.

أ - النظر في مشاريع تعديل هذا القانون والأنظمة المتعلقة بأعمال ومهام المجلس.

ب - إضافة بند جديد تحت الرقم ٥:

ب - نتائج الامتحانات العامة.

\* إضافة فصل جديد تحت رقم يسمى الفصل السادس: لجان التربية والتعليم يشمل مادتين ٢٥ ، ٢٦ ويعاد ترقيم المواد بعدها:-

المادة ٢٥:

أ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى (لجنة التربية والتعليم) على النحو التالي:

١- الوزير رئيساً

٢- الامناء العامون نواب للرئيس

٣- المديرون العامون والمستشارون ومن يرتبهم الوظيفية في مركز الوزارة (أعضاء).

٤- ما لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة

من مديري التربية والتعليم في المحافظات والألوية يعينهم الوزير بالتناوب. (أعضاء)

ب. تتولى هذه اللجنة اقتراح مبادئ السياسة التربوية العامة للوزارة في المجالات المختلفة فيما يتعلق بشؤون الموظفين والبعثات والتأهيل والتدريب وقبول الطلبة وإنشاء المدارس والامتحانات ومشروع الموازنة العامة واعداد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات.

المادة ٢٦:

أ. تنشأ لجنة عملية للتربية والتعليم يشكلها الوزير في مركز كل محافظة ولواء برئاسة مدير التربية والتعليم وعضوية كل من:

١. ممثل عن الحاكم الإداري.

٢. رئيس البلدية أو من يمثله.

٣. مدير الصحة أو من يمثله.

٤. مدير الأوقاف أو من يمثله.

٥. مدير الأشغال أو من يمثله.

٦. عضوان من مجالس الآباء والامهات بتنسيق من مدير التربية.

٧. ثلاثة أعضاء يمثلون الفعاليات الاجتماعية بتنسيق من مدير التربية.

ب. تتولى هذه اللجنة مهمة المساهمة في تطوير العملية التربوية وتحقيق أهدافها.



المادة ٣٠ (سابقاً ٢٩):

أ- إضافة فقرتين جديدتين ج، د:  
ج - تنظم الوزارة الامتحانات المدرسية بموجب تعليمات يصدرها الوزير.  
د - تتولى الوزارة معادلة الشهادات في مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة فما دون.

المادة ٣٤ (سابقاً ٣٣):

شطب عبارة «بأهداف التربية والتعليم» والاستعاضة عنها بفلسفة التربية والتعليم وأهدافها والتشريعات التربوية.

المادة ٣٨ (سابقاً ٣٧):

٣٨ - أ. ١. شطب «أيام الأعياد الوطنية والقومية والدينية» والاستعاضة عنها بعبارة «أيام الأعياد الدينية والمناسبات القومية والوطنية».

المادة ٤١ (سابقاً ٤٠):

شطب عبارة «مائة وخمسة وثمانين يوماً ومائة وتسعين يوماً» والاستعاضة عنها بعبارة «مائة وثمانين يوماً ومائة وخمسة وثمانين يوماً» وإضافة عبارة «وبموجب تعليمات يصدرها الوزير» في نهاية المادة.

المادة ٤٢ (سابقاً ٤١):

شطب هذه المادة والاستعاضة عنها بالنص التالي:  
تضع الوزارة برامج للتربية الخاصة وتقوم على تطبيقها.

المادة ٤٣ (سابقاً ٤٢):

ب. موافقة بعد تعديلها لتصبح  
يخوض جميع التبرعات المدرسية في المؤسسات التعليمية الحكومية لتعزيز العمل

التربوي وذلك بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

إضافة المادة ٤٤:

لا يجوز الاختلاط بين الجنسين في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة ويستثنى من ذلك مرحلة رياض الأطفال والصفوف الأربعة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي.

المادة (٤٦) سابقاً (٤٤):

موافقة بعد إضافة عبارة «تلقى أو» قبل كلمة «تعديل».

أمين عام مجلس الأمة لجنة التربية والتعليم  
صالح الزعبي عبد الحفيظ علاوي

ملاحظة

مخالفة لعضو اللجنة (النائب كامل العمري) على الفقرة (ج) المادة (١٠).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وبعد:

فإنني أخالف اللجنة التربوية المحترمة فيما ذهبت إليه من إقرار الفقرة (ج) من المادة العاشرة وذلك للأسباب التالية:

إن هذه المادة على وضعها الحالي تجيز لوزارة التربية والتعليم فصل الطالب بعد إتمامه من السادسة عشرة.

وبما إن الطالب يدخل المرحلة الانزامية وعمره ست سنوات والمرحلة الانزامية مدتها عشر سنوات فمعنى ذلك أن الوزارة لا تسمح بقبول الطالب الذي يبعد صفًا أو صفين في هذه المرحلة إذ يصبح عمره فيها إذا أعاد مرة أو مرتين سبعة عشر عاماً أو ثمانية عشر وهذا أمر متوقع.

المادة (٢) أ.

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك.

الوزارة: وزارة التربية والتعليم

الوزير: وزير التربية والتعليم

المجلس: مجلس التربية والتعليم المؤلف بمقتضى هذا القانون.

روضة الأطفال: كل مؤسسة تعليمية

تقدم تربية للطفل قبل مرحلة التعليم الأساسي بستين على الأقل.

المدرسة: كل مؤسسة تعليمية تشتمل على مرحلة أو أكثر من مراحل التعليم بأنواعه المختلفة ويتعلم فيها أكثر من عشرة طلاب تعليمياً

نظامياً ويقوم بالتعليم فيها معلم أو أكثر.

المركز: كل مؤسسة تعليمية تدرب على أي نوع من أنواع المعرفة أو المهارات دون تقييد

بسن للطلاب أو مدة معينة ويكون التدريب فيها على شكل دورات.

المعلم: كل من يتولى التعليم في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة.

المؤسسة التعليمية: كل روضة أطفال أو مدرسة أو مركز.

المؤسسة التعليمية الحكومية: كل مؤسسة تعليمية تديرها الوزارة أو أي وزارة أو سلطة حكومية أخرى.

المؤسسة التعليمية الخاصة: كل مؤسسة تعليمية غير حكومية مرخصة تطبق المناهج والكتب المدرسية المستعملة في المؤسسات التعليمية الحكومية.

المؤسسة التعليمية الاجتنبية: كل مؤسسة

فكان مشروع القانون لم يأخذ بعين الاعتبار متوسطي الذكاء أو من هم دونهم لذلك فهم مهندون بالفصل إذا زادت أعمارهم عن الست عشرة سنة بسبب ما يتوقع من رسوهم ومن هنا أترح أن تعدل الفقرة كما يلي:

ولا يفصل الطالب من التعليم في المرحلة الانزامية قبل إتمامه الثامنة عشرة من عمره.

املاً الموافقة على هذا التعديل مع الشكر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١١/١/١٩٩٣ م

عضو اللجنة التربوية  
كامل العمري

السيد رئيس اللجنة القانونية: المادة كما وردت بالقانون المؤقت.

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٨٨ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية).

قرار لجنة التربية والتعليم  
موافقة.

قرار اللجنة القانونية  
موافقة.

معالي رئيس المجلس: المادة الأولى  
معروضة على المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة القانونية: المادة كما وردت في القانون المؤقت.

الفصل الأول  
١ تفسير المصطلحات

تعليمية مرخصة تقوم على تعليم طلبة غير اردنيين وفق مناهج وكتب غير اردنية. شهادة الدراسة الثانوية العامة: الشهادة التي تمنحها الوزارة بعد نهاية المرحلة الثانوية في مناهج التعليم الثانوي الشامل.

المناهج: مجموعة المقررات الدراسية المستعملة في المؤسسات التعليمية في المملكة. الكتب المدرسية المقررة: كل كتاب يقرر استعماله للتدريس في المؤسسات التعليمية في المملكة ويشمل ايضا اصول الكتاب وتجارب طبعه وفقا لاحكام هذا القانون.

ب. لغايات هذا القانون يشمل لفظ المذكر المؤنث كما يطلق الفرد على المثنى والجمع.

معالي رئيس المجلس: الآن إذا سمحتم نقرأ مصطلح مصطلح.

السيد رئيس اللجنة القانونية: الوزارة:- وزارة التربية والتعليم. موافقة عليها من قبل اللجنتين.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ الشيخ علي الفقير على مصطلح تعريف الوزارة.

الدكتور علي الفقير: لا، الحقيقة ما قبل كلمة «الوزارة» وتفسير المصطلحات. اعتقد أن كلمة «تفسير» ليست كلمة قانونية. التعريفات أو تعريف المصطلحات وليس تفسير، لأن التفسير رأي اجتهادي خاضع للنقض لأنه ابداء رأي في قضية ما، ونحن نتكلم عن تحديد وليس عن رأي تقديري. لذلك أنا أقول التعريفات أو تعريف المصطلحات.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

منعاً للالتباس حول تفسير المصطلحات أو تعريف المصطلحات نقول الفصل الاول - المصطلحات، أو التعريفات.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ أبو زنت.

السيد عبد المتعم أبو زنت: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس في تعريف المعلم..

معالي رئيس المجلس: إحنا نحكي عن التعريف الاول «الوزارة»، والاستاذ الفقير بدأ ما قبل «الوزارة»، المادة ٢-١. الفصل الاول «تفسير المصطلحات». أعطى اقتراح حول كلمة «تفسير» واقتراح تعريف أو التعاريف أو المصطلحات، هذه الامور المطروحة أمامنا الآن.

نحن الآن في مطلع البند «أ»، الاستاذ أحمد عويدي.

الدكتور أحمد العبادي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة أنا اتفق مع الرأي الذي يقول بأن التفسير تفسير بالحد أكثر من معنى في آن واحد وبالتالي فإن تفسير الكلمة يبدو وجيهاً. واعتقد أيضاً أن كلمة «تعريف المصطلحات» كلمة

تعريف ايضاً قد تأتي في الدائرة الاجتهادية لما يعني أكثر من معنى.

لذلك أنا مع وضع كلمة تحديد المصطلحات لأنها هنا محددة في هذا القانون، لأنها لو جاءت الكلمات في موقع آخر لربما حددناها بمعنى آخر لأن هذه لغة اصطلاحية. ولذلك أنا أرى كلمة تحديد المصطلحات لا تعرفها أو تفسيرها وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة التربوية.

السيد عبد الحفيظ علاوي رئيس لجنة التربية والتعليم: بسم الله الرحمن الرحيم. شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة أنا لا أريد أن أناقش كثيراً، لكن كلمة «تفسير» كلمة مناسبة لأن المصطلح ايضاً تفسيره يتغير، وبالتالي المهم أن تتفق في هذه المرحلة وضمن معطيات معينة على أن هذا هو معنى المصطلح. ودليل ذلك أنا ايضاً واللجنة تبحث هذا القانون اتفقت ايضاً مع بعض الاخوة في وزارة التربية والتعليم على تغيير بعض التعريفات حقيقة.

فيالتالي أنا لا أود أن ندخل في نوع من المباحكة الكلامية لأن المصطلح له التفسير ونتفق عليه، والتفسير إتفاقي في معطيات معينة ومرحلة معينة، ولذلك أنا أرى انها مناسبة وهي أنسب حتى للصياغة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي جو: بسم الله الرحمن الرحيم.

الواقع التفسير غير صحيح في هذا الموضع، إما الحد أو التعريف، لأن التفسير قد يختلف فيه، ولكن التعريف هو وضع حد للكلمات. والتعريف دائماً يأتي جامعاً مانعاً والتفسير يختلف فيه. فهنا نضع كلمة التحديد الحد أو التعريف.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: شكراً سيدي الرئيس.

أنا اعتقد أن ابقاء العنوان على أنه تفسير المصطلحات هو أمر صحيح، لو نظرنا الى مقدمة التعاريف أو المادة «٢»، تقول هذه المادة ويكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها لو اكتفى في هذا النص كان نقول تعريف، لكن قال «إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك». إذا دلت القرينة على غير ذلك معنى ذلك سياق النص يحتمل تفسير آخر في بعض الاحيان، أو وضع الكلمة في مكان معين قد يحتمل تفسير آخر، لذلك كلمة تفسير أدق، هذه ناحية.

الناحية الثانية هو أن ننظر الى الموضوع برمته، عندما تأتي الى الوزارة ونقول وزارة التربية والتعليم، عندما نعرف المعلم بأنه كل من يتولى التدريس.. الخ. حقيقي يعني بالنتيجة الغرض الذي يتوخاه الزملاء متوفر في هذه المادة والامر متروك للمجلس الكريم حول هذه المادة.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،



الاستاذ عبد الرؤوف نقطة نظام.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: اعتقد أن الموضوع قد أشبع نقاشاً وبحثاً، ولذلك اقترح وقف النقاش في هذا الموضوع والتصويت على المقترحات... وشكراً.

أصوات: تنفي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، طيب، مع عدم الوقف شيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

أرجو أن نرجع إلى النص الدستوري الذي يحدد من هو صاحب الصلاحية في التفسير، هذا المجلس ليس من صلاحياته أن يفسر، من صلاحياته أن يفتن، أن يعرف، أن يحدد، أما التفسير فليس من صلاحيات هذا المجلس.

لذلك نحن أمام تحديد وتعريفات المصطلحات ولنا أمام تفسير المصطلحات، لذلك يجب أن نغيز هذا وأرجو من رئيس اللجنة القانونية ورئيس اللجنة التربوية أن لا يصرا على رأيها لمجرد الاصرار على الرأي فقط. فالتفسير ليس من صلاحيات هذا المجلس وإنما من صلاحياته التجديد والتعريف... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: بسم الله الرحمن الرحيم.

أرى أن الموضوع لا يستحق أن يأخذ من وقت المجلس الكريم أكثر مما أخذه وأرى أن

نأخذ بما هو متبع في جميع مشاريع قوانيننا وهي كلمة «التعريفات» بدل «المصطلحات» التعريفات، لا تفسير ولا شيء، التعريفات... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: أظن مع إقبال باب النقاش استاذ الخصاونة؟

الدكتور يوسف الخصاونة: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس عندما يأخذ العنوان هذا الوقت الطويل في النقاش يكون على حساب مضمون القانون ونأتي إلى المواد الأخرى ونحاول أن نسرع بها. أنا لا اعتقد أن هذا العنوان يستحق كل هذا النقاش، وأوافق الاخ وزير العدل على أن سواء كلمة تفسير المصطلحات أو التعريفات كلها تؤدي نفس الغرض.

نحن والذين يأتون بعد مئة عام يفهمون أن المقصود هو أن الكلمات التي على اليمين معناها الذي يناظرها على الشمال... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هناك اقتراح بأن يكون بدل «تفسير المصطلحات» التعريفات، وقد نفي عليه. من يوافق على الاكتفاء بالتعريفات بدل تفسير المصطلحات؟ السيد الأمين العام: «٣٥» من «٤٨».

معالي رئيس المجلس: «٣٥» من «٤٨». وتعديل على هذا الأساس، التعريفات بدل «تفسير المصطلحات». الآن نعود إلى التعريفات، تعريف الوزارة.

الوزراء: وزارة التربية والتعليم.

السيد رئيس اللجنة القانونية: موافق

عليها في قرار اللجنة القانونية وقرار لجنة التربية والتعليم.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد رئيس اللجنة القانونية: الوزير - وزير التربية والتعليم. موافقة من لجنة التربية والتعليم والقانونية.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد رئيس اللجنة القانونية: المجلس - مجلس التربية والتعليم المؤلف بمقتضى هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد رئيس اللجنة القانونية: روضة الاطفال: - كل مؤسسة تعليمية تقدم تربية للطفل قبل مرحلة التعليم الاساسي بستين على الأقل.

قرار لجنة التربية والتعليم

شطب كلمة «الأقل» الواردة في تعريف روضة الاطفال والاستعاضة عنها بكلمة «الأكثر».

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: أرجو أن نخرج من هذا الاطار، الأقل أو الأكثر، ونكتفي بقولنا بستين فقط. فعندئذ يكون فيه مرونة وحرية لأنه قد يوجد طالب يعني عبقرى وذكي من ثلاث سنوات يمكن يدخل الروضة. وباعتقادي هذا الأمر يكتفي به دون تحديد أقل أو أكثر، أن نقف عند كلمة «بستين».

معالي رئيس المجلس: استاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: أرجو أن أختلف مع زميلي الكريم، لأنه إن قلت قبله بستين فلو كان قبلاً بستة لا يطلق اللفظ عليها. الأصل أن تشمل المدة التي تمتد قبل سن الدراسة الابتدائية بستين، حتى نشملها حداً أكثر بستين لأنه إن تجاوز ذلك ستدخل في مرحلة حضنة الاطفال. المقصود إذا كان سن الدخول للمدرسة «٦»، من «٤» - «٦» هي روضة - وما قبل ذلك ليس كذلك. ومن هنا أنا مع اقتراح لجنة التربية والتعليم... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام الشيخ ابو زنت.

السيد عبد النعم ابو زنت: هو عضو لجنة، هذا محال، محال علينا فتسلل لو أذا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي جو: أرى ليس من المعقول أن يرسل طفل إلى روضة الاطفال قبل أن يبلغ من العمر ستين، وليس من المعقول أن يمنع بعد الستين. ولذلك أرى شطب كلمة الأقل والأكثر وتبقى «قبل مرحلة التعليم الاساسي بستين».

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة أن قرار لجنة التربية والتعليم وقرار اللجنة القانونية أكثر منطقية ويحقق الغرض المرجو من هذا النص، حيث أنه يقول

يستين على الأكثر، أي أنه يجوز أن تكون بسنة. أما ستين فقط كما هو الاقتراح الذي اقترحه الشيخان الفاضلان أبو أسامة وأبو هارون، فهو يلزم عندئذ روضة الاطفال أن تكون ستين.

فربما أن تكون الدراسة قبل الابتدائية سنة واحدة، ربما يدخل الطفل لسنة واحدة. وفعل الأكثر تعبير منطقي وقرار اللجنة في مكانه وأرى أن نصوت على قرار اللجنة .. وشكراً.

أصوات: نفي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: يعني خلتنا ندخل مباشرة ما دام فيه اقتراح بوقف النقاش وفيه تهيئة والصورة واضحة. من ناحية لغوية تفضل شيخ علي.

الدكتور علي الفقير: كلمة «يستين» لا تعني منع السنة، بل تعني هنا ستين على الحد الأعلى، وتشمل عندئذ السنة من باب أولى. ولذلك المحذور الذي تطرق اليه الاخوة النواب غير دقيق من الناحية اللغوية.

ولذلك كلمة بستين هو كلام يؤدي الغرض كاملاً وليس هناك من محاذير .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هناك اقتراحان، اقتراح اللجنة التربوية واقتراح نبي عليه أن تشطب كلمة «على الأقل». فالآن من يوافق على شطب كلمة «على الأقل» في نهاية تعريف روضة الاطفال؟ من يوافق على شطب كلمة «على الأقل»؟ هذا هو الابدع ويصدها الأقرب هو قرار اللجنة التربوية. الابدع هو

شطب كلمة «على الأقل»، الأقرب هو تنسيب اللجنة التربوية.

من يوافق على شطب كلمة «على الأقل» من نهاية التعريف؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: «١٤» من «٤٩».

معالي رئيس المجلس: «١٤» من «٤٩»، من يوافق على تنسيب اللجنة التربوية؟

السيد الامين العام: «٣٨» من «٥٠».

معالي رئيس المجلس: «٣٨» من «٥٠»، وموافقة على ذلك.

السيد رئيس اللجنة القانونية: المدرسة: كل مؤسسة تعليمية تشتمل على مرحلة أو أكثر من مراحل التعليم بأنواعه المختلفة ويتعلم فيها أكثر من عشرة طلاب تعليمياً نظامياً ويقوم بالتعليم فيها معلم أو أكثر.

قرار لجنة التربية والتعليم  
تضاف عبارة «جزء من مرحلة» قبل كلمة «مرحلة» الواردة في تعريف المدرسة.

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢)

تضاف عبارة (جزء من مرحلة أو) قبل كلمة (مرحلة) الواردة في تعريف المدرسة.

يعني الآن بدنا نصوت على اقتراح اللجنة القانونية لأنه أضافت حرف «أو»، متفقين فقط إضافة حرف «أو» لغاية الصياغة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ رجاء رفع الأيدي. السيد الامين العام: «٣٢» من «٥٠».

معالي رئيس المجلس: «٣٢» من «٥٠» وموافقة.

السيد رئيس اللجنة القانونية: المادة كما وردت في القانون المؤقت.

المركز: كل مؤسسة تعليمية تدرب على أي نوع من أنواع المعرفة أو المهارات دون تقييد بسن للطلاب أو مدة معينة ويكون التدريب فيها على شكل دورات.

قرار لجنة التربية والتعليم

شطب العبارة الواردة في تعريف المركز والاستعاضة عنها بالنص التالي:-

كل مؤسسة تعليمية تدرب على أي نوع من أنواع المعرفة أو المهارات دون تقييد بمدة التدريب أو بسن الطالب ويكون التدريب فيها على شكل دورات.

وأقرتها اللجنة القانونية على ذلك.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد رئيس اللجنة القانونية: المادة كما وردت في القانون المؤقت.

المعلم:- كل من يتولى التعليم في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة.

قرار لجنة التربية والتعليم

شطب العبارة الواردة في تعريف المعلم والاستعاضة عنها بالنص التالي:-

كل من يتولى التعليم أو أي خدمة تربوية متخصصة أو إدارية أو فنية مساعدة في أي مؤسسة حكومية أو خاصة أو أي إدارة من إدارات الوزارة أو المؤسسات التعليمية الخاصة.

قرار اللجنة القانونية

- تضاف العبارة الواردة في تعريف «المعلم» والاستعاضة عنها بالنص التالي:

(كل من يتولى التعليم أو أي خدمة تربوية متخصصة أو إدارية أو فنية مساعدة في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو أي إدارة من إدارات الوزارة أو المؤسسات التعليمية الخاصة).

معالي رئيس المجلس: الشيخ أبو زنت.

السيد عبد المنعم أبو زنت: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

أنا مع اللجنة القانونية لكن بعد التعديل التالي، حتى نقرأ هذه العبارة «كل من يتولى التعليم أو أي خدمة تربوية متخصصة أو إدارية .. الخ» اقترح أن يستبدل لفظ المضارع «يتولى» بلفظ الماضي، فيصبح كل من تولى، لأن لفظ المضارع يشمل الحاضر والمستقبل. بينما لفظ الماضي يعطي الحق لكل معلم مارس مهنة ورسالة التعليم.

فنقول كل من تولى التعليم ثم مارس أي خدمة تربوية متخصصة أو إدارية، لأننا إذا لم نقل ثم مارس كلمة إدارية يمكن أن لا تكون له أدنى علاقة بالتربية والتعليم، رجل إداري لم يمارس مهنة التعليم في حياته فكيف تشمله صفة المعلم.

فلا بد إذن من هذين القيدتين المانعين لذلك التجاوز، فتصبح العبارة باختصار كل من تولى التعليم ثم مارس أي خدمة تربوية متخصصة أو إدارية أو فنية مساعدة .. الخ ما ورد في تنسيب اللجنة القانونية .. وشكراً.

هكذا من الله على



معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ  
رئيس اللجنة التربوية.

السيد رئيس لجنة التربية والتعليم:  
شكراً معالي الرئيس.

اللجنة التربوية مع قرار اللجنة القانونية  
لأن الصياغة أدق والمعنى كما هو، فنحن مع  
اللجنة القانونية في قرارها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ  
الدعوي.

السيد عبد الكريم الدعوي: شكراً معالي  
الرئيس.

الحقيقة يتوجب علينا أن نتبه أن هنالك  
مشروع قانون جديد سيحال الى هذا المجلس هو  
مشروع قانون نقابة المعلمين، ويجب أن ننظم  
هذه المهنة، وقانون نقابة المعلمين سينظم هذه  
المهنة.

مع الاحترام الكامل للتعريف الوارد من  
لجنة التربية أو من اللجنة القانونية إلا أنه يفتح  
الباب على مصراحيه في المستقبل للدخول الى  
نقابة المعلمين. هذا التعريف تعريف نحترمه  
ولكننا نختلف معه من حيث الصياغة.

أنا اقترحي قريب من اقتراح الشيخ أبو  
أنس، بحيث يضم التعريف من يتولى خدمة  
تربوية متخصصة أو إدارية أو فنية مساعدة في أي  
مؤسسة تعليمية حكومية أو أي إدارة من إدارات  
الوزارة، شريطة أن يكون قد مارس التعليم ولو  
فترة من الزمن في حياته.

أما أن نطلق هذه العبارة بالشكل الوارد  
في تعريف اللجنة القانونية الكريمة فهو أمر فيه

توسع لا مبرر له.

لذلك يجب أن نعيد، فمثلاً الكاتب الذي  
يعين كاتباً في الوزارة، ابتداءً يعين كاتباً ولا يعين  
معلماً والمحاسب والمهندس الذي يعين مهندساً  
أو يعين في أي وظيفة من وظائف الوزارة، فهو  
كما نعلم جميعاً وزارة التربية واسعة تضم  
تخصصات كثيرة وبها تخصصات إدارية ليست لها  
علاقة بالتعليم. ربما أن يكون الجهاز الهندسي  
فيها لبناء المدارس والاشراف عليها.

فلذلك هنا بهذا التعريف ندخل هؤلاء  
جميعاً في سلك المعلم أو تحت تعريف المعلم،  
ومن ثم سندخلهم الى قانون نقابة المعلمين الذي  
سيأتي إلينا. لذلك أنا مع تقييد هذه النصوص.

إذا كان قد مارس التعليم ثم انتقل الى  
وظيفة فنية، مساعد فني، مساعد إداري فلا  
بأس من أن يشمل هذا التعريف، لكنني مع  
التقيد. وسأقدم اقتراحي مكتوباً للأمانة العامة  
.. شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، أرجو أن  
أذكر الاخوة الكرام وكنت أتمنى أن يكون القانون  
الاصلي السابق رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ موجوداً  
مع هذا القانون المؤقت.

القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ فيه كل  
هذه التعريفات، فالتعريف ليس جديداً إنما هو  
اجتهاد وتحديث وتطوير لما كان سابقاً. وفيما  
يخص نقابة المعلمين لا علاقة، النقابة تأخذ من  
القانون الأم. الاصل وهو هذا القانون.

أرجو أن تناقش هذا الموضوع من هذا  
المنطلق وليس انطلاقاً لما يأتي بقانون نقابة

المعلمين، فنقابة المعلمين تأخذ من هذا القانون  
وهو القانون الاصل. معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: بسم الله الرحمن  
الرحيم.

برأيي المتواضع أرى أن واضح القانون  
للمؤقت الذي بين ايدينا قصد أن يعرف كلمة  
المعلم تعريفها الصحيح لغة وواقعاً. إن المعلم  
مهنة معروفة لدينا ومعروفة في تشايع العالم،  
ولا يجوز أن نخلط بين كاتب في مؤسسة تعليمية  
وبين معلم يؤدي رسالة التعليم وإن مثل هذا  
الخلط فيه ضرر على مهنة التعليم نفسها.

وإن ما أشار اليه فضيلة الشيخ أبو زنت  
من ناحية أنه إذا اشتغل في مهنة بعد أن يكون قد  
مارس مهنة التعليم، فلا حاجة للأخذ بهذا  
القول أيضاً لأنه من مارس مهنة التعليم قد  
تنطبق عليه سواء اشتغل في مهنة أخرى أو غيره.  
لذلك جاء النص متفقاً مع ما عليه طبيعة  
عمل المعلم .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،  
الاستاذ أحمد عويدي.

الدكتور أحمد العبادي: شكراً معالي  
الرئيس.

أنا حقيقة لا أوافق مع اللجنتين  
الكرهيتين، لجنة التربية واللجنة القانونية، في  
تعريفها للمعلم. وأرى أن التعريف الوارد في  
القانون المؤقت أكثر دقة من التعريفين التي  
جاءت بهما اللجنتان الكرهمتان.

وكل من يتولى التعليم في أي مؤسسة  
تعليمية حكومية أو خاصة. بموجب هذا  
التعريف في القانون المؤقت يعني أننا حق في

داخل وزارة التربية والتعليم نعتبر أن الموظف  
موظف والمعلم معلم، صحيح أنهم جميعاً من  
كوادر وزارة التعليم لكن مهنة هذا تختلف عن  
مهنة ذلك.

وبالتالي تتجاوز الاشكالات التي قد تقع  
فيها في موضوع نقابة المعلمين.

وأما إذا تركنا الامر على إطلاقه فأننا  
سنعتبر جميع العاملين في وزارة التربية والتعليم  
الذين يعملون في عمل إداري أو فني أو تعليمي  
هم ضمن تعريف المعلم، وهذا شيء حقيقة فيه  
تزيد قد لا يتفق مع مهنة التعليم، وقد لا يحقق  
الغرض المقصود من القانون.

لذلك فأني مع التعريف الذي ورد في  
القانون المؤقت ولا أوافق مع اللجنتين الكرهمتين  
.. شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي  
وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية:  
شكراً معالي الرئيس.

هذا التعريف تعريف اصطلاحي لهذا  
القانون، قد يأتي في قوانين أخرى تعريف  
للمعلم ينسجم مع مصلحة القانون الذي يأتي  
فيه التعريف.

ينبغي بموجب هذا التعريف حقوق  
للمعلم، مثل التصحيح في الامتحانات، مثل  
الرقابة، وضع المناهج، لذلك توسعنا في  
التعريف الذي جاء ليشمل الاداريين فيه إضرار  
بمهنة التعليم بموجب هذا القانون.

هذا تعريف اصطلاحي فقط لغايات  
قانون التربية والتعليم، قد يأتي في قانون آخر

هكذا من المأهول

التوسع في هذا التعريف بما يتسجم مع مصلحة الآخر.

أما هنا نرى مشروع الحكومة المقدم في تعريف المعلم حيث قال «كل من يتولى التعليم في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة هو اشتمل وأضمن لمصلحة العلم والتعليم .. وشكراً».

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ السيد بسام حدادين: شكراً معالي

السيد بسام حدادين: شكراً معالي بداية أنا مع التعريف المقترح من قبل اللجنة القانونية، لأنني أعتقد أن العملية التربوية ليست فقط المعلم الذي يمارس التدريس في غرفة الصف بل كل من يكون له دور في العملية التربوية بدءاً بتصليح الأوراق وروياً بأمين المكتبة أو مسؤول المختبر. وهذه بلدية متحركة، ربما الموظف الإداري اليوم أصبح مدرس غداً .. وإلى غير ذلك.

والأهم من ذلك أنا في حوار مع لجنة تابعة للمعلمين وهي لجنة تضم فعاليات تربوية في قطاع المعلمين، أشاروا ونصحوا دوماً أن تبقى التعريف المقدم من اللجنة القانونية لأنه تعريف أشمل ويضمن أكثر دقة وصف المعلم .. شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ السيد رئيس لجنة التربية والتعليم:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

أولاً: أنا أحب أن أطمئن الاخوان أن الاقتراح جزء منه جاء من الوزارة ومن مندوبي الوزارة.

ثانياً: لا بد من هذا النص للتغطية لأن العلاوات الفنية تعطى لكل من يعمل في سلك التربية والتعليم، وفيه جزء ممن يأخذون ليس لهم غطاء حقيقة قانوني، وهذا جاء ليعطي الغطاء القانوني.

الناحية الأخرى أرجو أن نعود إلى الوصف الوظيفي، حقيقة كل من يعمل في التربية وظيفته معلم حتى لو كان مدير عام حتى لو كان مدير مدرسة، حتى لو كان في أي مركز، الوصف الوظيفي الحقيقة غير الاسم الذي يأخذ التداول. فحقيقة تعريف الوصف الوظيفي كل من يعمل في التربية والتعليم وفي أي قطاع من هذه القطاعات يعتبر معلماً حسب الوصف الوظيفي.

ولذلك حقيقة نحن متناغمين ومنسجمين مع الواقع وايضاً مع وجهة نظر الفنين في وزارة التربية والتعليم والذين شاركوا معنا في تعديل هذه الصياغة .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

أرجو من الاخوة الكرام أن يتبهاوا للأمور التالية في تعريف التعريف.

من شروط التعريف، معالي الرئيس

والاخوة النواب، أن يكون التعريف جامعاً مانعاً مختصراً، بمعنى أن يكون بعيداً عن التلويل والاطناب والتفصيل، لكن يقتصر على عبارات تجمع أفراد المرف وتحت غيرهم من الدخول في التعريف.

إن ما اقترحت اللجنة القانونية ينطبق على استاذ الجامعة وعلى رئيس الجامعة، ونحن متفقون على أن كلمة معلم لا ينبغي أن تشمل هذا القطاع. فهو في مؤسسة تعليمية حكومية ويمارس التعليم، ونحن لا نريد أن نطلق هذا المصطلح على استاذة الجامعات على سبيل المثال.

ثم أريد أن أناقش اللجنة القانونية في كلمة «خدمة تربوية متخصصة» أين تعريف هذه المصطلحات في التعريفات؟

لو كنت قاضياً أريد أن أطبق هذا النص القانوني فماذا أفهم من كلمة «خدمة تربوية متخصصة»؟ ما هي المبررات الموجودة في المؤسسات التعليمية التي تنطبق عليها هذه المواصفات ولا تشمل كلمة معلم؟

لذلك أنا أرى في هذا التعريف إدخال لأفراد لا يشملهم كلمة معلم، وليس من مصلحتنا أن ندخل هؤلاء في هذا التعريف.

ثم أيضاً لا بد أن نبين التزايد في عبارة اللجنة القانونية، وأقرأ على الاخوة الكرام «كل من يتولى التعليم أو أي خدمة تربوية متخصصة أو إدارية أو فنية مساعدة في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو أي إدارة من إدارات الوزارة» يعني تكرار كلمة إدارة وإدارات، هذا التكرار تزايد في الصياغة لا ينبغي أن يكون.

وأنا حقيقة مع تعريف القانون المؤقت مع زيادة تولى بالفعل الماضي، فتكون العبارة كل من تولى أو يتولى التعليم في أي مؤسسة حكومية أو خاصة. فيكون عندئذ التعريف مختصراً ومؤدياً للغرض ودون تزايد، وعندئذ إذا كان الإداري يعمل سابقاً معلماً ثم أصبح إدارياً فيشمله تعريف المعلم. أما من جاء إدارياً ولم يدخل مدرسة ولم يعلم ساعة واحدة فكيف نسميه معلماً وهو بقي كاتباً يتعامل مع الأوراق الكتابية ومع رقم الكتاب كذا وتاريخ كذا ومع المرجعية كذا وكذا !!!

إذا كان التعريف فقط لبيان من يستحق العلاوة الفنية فأنا باعتقادي ليس هنا موضعه، موضعه في النظام وفي التعليمات وليس في هذا القانون.

لذلك أرى أن يبقى تعريف القانون المؤقت مع زيادة تولى أو يعني كل من تولى أو يتولى التعليم في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ فخري.

وهنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان الظهر.

السيد فخري قهوار: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة أن التعريفات الثلاث أشعر أنها غير كافية ولا تعطي المعنى الدقيق لتعريف كلمة المعلم. فالتعريف الأول الذي ورد في القانون المؤقت أشعر أنه مقتضب وغير كاف، في حين أن التعريف الوارد في قرار لجنة التربية والتعليم



أشعر أنه لفضاض وسوف يسمح لكل الموظفين والاداريين في جهاز الوزارة ان يكونوا خاضعين لتعريف المعلم.

أما قرار اللجنة القانونية فهو قريب مما أرى أنه مناسب، لكنني اعتقد أنه بحاجة لتعديل. ولذلك أقدم اقتراحاً معدلاً لقرار اللجنة القانونية على النحو التالي:-

كل من يتولى التعليم أو أية خدمة تربوية متخصصة أو إدارية أو فنية مساعدة في أية مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة أو أي إدارة من إدارات المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة. هذا هو التعريف أرجو التثبيت عليه وسأوفي الأمانة العامة به. . . وشكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة هذا رد على استاذنا الشيخ علي الفقير عن موضوع الخدمة التربوية المتخصصة، الحقيقة بقراءة نصوص القانون كلها مع بعضها البعض نجد أن هنالك مرشد تربوي، هنالك في المدارس مرشد تربوي وفيه مرشد نفسي أيضاً. فلما تربط الكلمة هذه خدمة تربوية متخصصة المقصود فيها المرشد التربوي واعتقد وزارة التربية والتعليم تصادق معنا ذلك، هذه واحدة.

الثانية الشيخ علي الفقير أيضاً يقول أن ذلك ينطبق على استاذ الجامعة، لا الحقيقة نحن

نتحدث عن الوزارة، والوزارة معرفة بأنها وزارة التربية والتعليم وليست وزارة التعليم العالي وليست الجامعة بأي شكل من الاشكال. التعريف الذي تقدم به الاستاذ فخري ليس بعيداً عن تعريف اللجنة القانونية، حقيقة نحن نريد تعريف جامع مانع.

هنالك شريحة في المدارس وغيرها إداريين مثل أمين مكتبة، مثل سكرتير، وهم يحملون مؤهلات المعلم أساساً. هل هؤلاء معلمون أم لا؟ هذه القضية التي كانت أمام اللجنة القانونية والتربوية والوزارة أيضاً وتم الاجتهاد بين اللجنتين على أن هذه الشريحة مشمولة بتعريف المعلم.

أما فيما يتعلق بقانون نقابة المعلمين فعندما يأتي قانون نقابة المعلمين سيعرف عضو النقابة أو المعلم الذي سيكون عضواً في نقابة المعلمين، هل هو المهندس في الوزارة أو غيره؟ سيكون ذلك مدار بحث في قانون لم يعرض حتى هذه الساعة. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي الرئيس.

ابتداءً أثنى على ما قاله الزميل الشيخ ابو زلط من ضرورة إبدال «يتولى» بالخاضع بفعل تولى بالماضي للغرض ذاته، تولى معناها الذي يمارس أيضاً، كل من تولى، ومعناه من كان قد مارس ولم يعد يمارس ولا يجوز أن نضم هذا حقه.

ولكن الحقيقة التعريف الذي أوردته اللجنة القانونية فيه توسع غير دقيق، ولذلك أقترح تحديداً ما يلي:- كل من تولى التعليم أو أية خدمة تربوية فنية متخصصة، تربوية فنية متخصصة، جمع الثلاث صفات في أن واحد. هذا يشمل المسؤول عن المختبر كما يشمل أمين المكتبة في ثانوية مثلاً وربما يكون قد مارس التعليم، ولكنه يستثنى الإداري الذي لم يمارس المهنة إطلاقاً، وضروري أن يستثنى هذا الإداري الذي شغله الشاغل فقط الوارد والصادر.

لذلك أرى جمع الصفات الثلاث في آن واحد، خدمة تربوية فنية متخصصة مساعدة في أية مؤسسة تعليمية. . . الخ.

أنا أرى ضرورة جمع الصفات الثلاث بالتعريف والا يصبح التعريف يشمل فئات ليس لها صلة بالعملية التعليمية التربوية. . . وشكراً. وأرى تسجيل هذا الاقتراح إذا سمحت.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: شكراً معالي الرئيس.

بداية أود أن أشكر لجنة التربية والتعليم على ما توصلت اليه من إنجاز هذا القانون الذي استمر لعدة سنوات حتى ظهر الى حيز الوجود. فيما يتعلق بهذا الموضوع اعتقد أن كل العاملين في جهاز وزارة التربية والتعليم إنما ينطبق عليهم إسم المعلم باستثناء معالي الوزير.

إذ أن العملية التعليمية لا يمكن أن ننظر إليها بأنها منفصلة عن بعضها البعض.

عند مرور الاخوة الزملاء بتفاصيل وتحديد وتقييد صفة المعلم حضرتي بعض الوظائف الموجودة في وزارة التربية والتعليم، فهناك قيم المختبر وأمين المكتبة وموظف العلاقات وموظف التقنيات والمصور ومسؤول الابنية. هل يستطيع المعلم أن يقوم بدوره في عملية التعليم دون أن يكون هناك طاقم كبير ويسمى كل هذا الطاقم لخدمته وتحسين أدائه في داخل غرفة الصف؟ أنا أقول لا توجد هناك وظيفة إدارية منفصلة أو مستقلة عن عمل المعلم. فكما أن كل جهاز وزارة التربية يسعى لتحسين خدمة المعلم وتسهيل مهمته، مثلها تماماً كان كل جهاز وزارة التربية بما فيه المعلم أيضاً يسعون لخدمة هذا الطالب.

فالجهاز كله جهاز متكامل، يصعب أن نقول أن هذا ينطبق عليه صفة المعلم والآخر لا ينطبق عليه صفة المعلم. وفي الحقيقة أن «٩٥%»، إذا لم أقل أكثر، من هؤلاء هم أصلاً يكونوا قد مارسوا مهنة التعليم ثم انتقلوا الى وظائف أخرى التي هي وظائف إدارية. لذلك في رأيي أن ما تفضلت به لجنة التربية واللجنة القانونية صحيح وأنا موافق على ما اقترحوه. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الكولنجي.

الدكتور أحمد الكولنجي:  
بسم الله الرحمن الرحيم  
التعريف ينبغي أن يكون جامعاً مانعاً،

والجمع معناه أن يستوعب كل أفراد، والمنع معناه أن لا يدخل فيه فرد من غير أفراد. وهذا التعريف الذي قرره لجنة التربية والتعليم ووافقتها اللجنة القانونية مع الاختلاف في الصياغة فقط هو الذي يشمل كل من يتصف بصفة المعلم.

أما التعريف الوارد في القانون المؤقت فهو يعني فقط من يمسك «الطبشورة». والقول في مقدمة العبارة «كل من يتولى التعليم» هذا يشمل ما ورد في القانون المؤقت. والإضافة أو أي خدمة تربوية: وفئاتها متخصصة، والفئة الثانية إدارية، الفئة الثالثة فنية مساعدة. وهذه أيضاً يشترط فيها في المواد التي ستأتي فيما بعد أن يمارس التعليم سنوات محددة.

ولذلك حتى يكون التعريف شاملاً جامعاً مانعاً نوافق على قرار اللجنة القانونية التي أعادت صياغة قرار لجنة التربية والتعليم. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، شو نقطة النظام؟

السيد عبد الكريم الدفمي: نقطة النظام سيدي الرئيس أن كثيراً من أعضاء اللجنتين الكرويين يتكلمون خلافاً لقرار المجلس، فأرجو من الأمانة العامة أن توفر لمعالي الرئيس كشفاً بأسماء أعضاء اللجنتين وأن يعطى الدور للذين من خارج هاتين اللجنتين. لأنهم ناقشوا كل في لجته وأكتفى، فيكفي أن يدافع عن قرار اللجنة رئيس اللجنة القانونية ورئيس لجنة التربية والتعليم.

معالي رئيس المجلس: شكراً، أستاذ عبد العزيز انت عضو في اللجنة؟

السيد عبد العزيز جبر: نعم في اللجنة لكن بدي اعترض على اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: لا، لجنة التربية واضح رأيها واحنا نعطي السيد علاوي وينوب عن اللجنة. الشيخ عبد الباقي انت من اللجنة إن شاء الله؟

السيد عبد الباقي جو: كل أعضاء اللجنتين تكلموا.

معالي رئيس المجلس: طيب، الشيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جو: «اقتربت الساعة وانشق القمر».

معالي رئيس المجلس: ولا حول ولا قوة إلا بالله.

السيد عبد الباقي جو: مع احترامي لتعديل اللجنتين واحترامي لكل الذين ناقشوا هذا التعريف، أقول لو أن إخواني قرأوا القانون لأراحوا أنفسهم وأراحونا.

أولاً: نحن لسنا في سبيل وضع قانون لتقابة المعلمين حتى نحافظ على حق المعلم، نحن في سبيل وضع قانون لتعريف المعلم الذي يمارس التعليم. حتى إذا ما وردت مادة كما جاء في المادة «١٧» إلى المادة «٢٠»، المواد التي تحدد مسؤولية المعلم والأهلية التي يجب أن يتمتع بها من يعين معلماً.

ولذلك التعريف الذي جاء في القانون المؤقت هو التعريف الصحيح، ولا يجوز أن نقول كل من تولى لأنه لا يجوز كل من تولى التعليم أن يبقى حاملاً لصفة المعلم وتطبق عليه

مواد هذا القانون. هذا القانون فقط لتعريف المعلم الذي يمارس التعليم، لا للمحافظة على حقوقه بل لتحديد واجباته ومؤهلاته. ولذلك التعريف الذي جاء في القانون المؤقت هو التعريف الصحيح الجامع المانع للمعلم.

وأما عندما نتكلم عن المعلم بشكل موسع كما ذهب إليه بعض الأخوان فهذا يأتي في القانون الذي نحاول أن نضحه لتقابة المعلمين. ولذلك اقترح إغلاق باب المناقشة والتصويت على هذا التعريف وننتهي منه، نحن لسنا في مجال الدفاع عن حق المعلم. هنا تحديد مسؤوليات المعلم الذي يمارس التعليم فإذا انتهى منه فترفع عنه صفة المعلم لغايات هذا القانون. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، لدينا اقتراحات وثني عليها، بجانب اتفاق اللجنتين القانونية والتربوية والمشروع المقدم، هذه الثلاث موضوعات أساسية، تفضل معالي الوزير.

معالي وزير العدل: مع تمسكي بما سبق أن ذكرته وتأييدي لاقتراح سماحة الشيخ علي الفقير، أقول بالنسبة للأخ رئيس اللجنة التربوية أن هذا القانون، واذكر إخواني جميعاً، مطبق منذ عام ٨٨. ولم يشكو أي موظف في وزارة التربية والتعليم من أن حقوقه قد هضمت بسبب هذا التعريف.

لذلك يبقى تعريف المعلم له طبيعته الخاصة ضمن المهنة وضمن عمل المعلم الحقيقي. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الآن

الاقتراحات الأخ الأمين العام غير ما تقدمت به اللجنتان وغير النص المقدم في القانون المؤقت. ماذا عندنا من اقتراحات وثني عليها حتى نطرحها للتصويت إذا رغب مقترحها.

السيد الأمين العام: هنالك أربعة اقتراحات. الاقتراح الأول والذي تقدم به سماحة الاستاذ عبد المنعم أبو زنت وهو ينص على ما يلي «كل من تولى التعليم ثم مارس أي خدمة تربوية. . . إلى آخر التعريف الوارد بقرار اللجنة القانونية».

معالي رئيس المجلس: استاذ أبو زنت هل ترى أن نطرحه للتصويت.

السيد عبد المنعم أبو زنت: نعم.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على الاقتراح الذي استمعتم إليه؟

السيد الأمين العام: «٤» من «٤٤».

معالي رئيس المجلس: طيب، الاقتراح الذي يليه.

السيد الأمين العام: اقتراح مقدم من سماحة الاستاذ علي الفقير وهو يتعلق بأن تبقى المادة في القانون المؤقت مع زيادة «كل من تولى أو يتولى التعليم».

يعني يكون النص كالتالي: «كل من تولى أو يتولى التعليم في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة».

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الأمين العام: «١٨» من «٤٤».

معالي رئيس المجلس: «١٨» من «٤٤»  
الذي يليه.

السيد الامين العام: الاقتراح الثالث وهو  
من معالي الاستاذ عبد الكريم الدغمي وينص  
على ما يلي:-

أ- كل من يتولى التعليم في أي مؤسسة  
تعليمية حكومية أو خاصة.

ب- كل من يتولى ممارسة خدمة تربوية  
متخصصة أو إدارية أو فنية مساعدة في أي  
مؤسسة تعليمية حكومية أو في أي إدارة من  
إدارات الوزارة أو المؤسسات التعليمية الخاصة  
شريطة أن يكون قد مارس مهنة التعليم فعلاً.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا  
الاقتراح؟

السيد الامين العام: «١٥» من «٤٥».

معالي رئيس المجلس: «١٥» من «٤٥»،  
الاقتراح الرابع.

السيد الامين العام: الاقتراح الرابع  
والمقدم من سعادة النائب فخري قسوار ينص  
على ما يلي:- كل من يتولى التعليم أو أي خدمة  
تربوية متخصصة أو إدارية أو فنية مساعدة في أي  
مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة أو أي إدارة  
من إدارات المؤسسات التعليمية حكومية أو  
خاصة أو أي إدارات المؤسسات التعليمية  
الحكومية والخاصة.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا  
الاقتراح؟

السيد الامين العام: «٣» من «٤٥».

معالي رئيس المجلس: «٣» من «٤٥».

الآن لدينا اقتراحا للجنة القانونية واللجنة  
التربوية وحدًا ووافق الرئيسان على ذلك. من  
يوافق على اقتراح اللجنتين القانونية والادارية؟  
القانونية والادارية موحدتان كما اتفقا.

السيد الامين العام: «٢٣» من «٤٥».

معالي رئيس المجلس: «٢٣» من «٤٥»  
وموافقة على ذلك، موافقة على اقتراح اللجنة  
القانونية والادارية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: المؤسسة  
التعليمية كما وردت في القانون المؤقت.

اللجنة التربوية توافق على تعريف  
القانون المؤقت واللجنة القانونية توافق على  
تعريف القانون المؤقت.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق  
المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة القانونية: المؤسسة  
التعليمية الحكومية، لجنة التربية والتعليم  
وافقت على القانون المؤقت، واللجنة القانونية  
وافقت على القانون المؤقت.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد رئيس اللجنة القانونية: المؤسسة  
التعليمية الخاصة كما جاءت في القانون المؤقت  
المؤسسة التعليمية الخاصة:- كل مؤسسة تعليمية  
غير حكومية مرخصة تطبق المناهج والكتب  
المدرسية المستعملة في المؤسسات التعليمية  
الحكومية.

قرار لجنة التربية والتعليم  
شطب عبارة «والكتب المدرسية» الواردة  
في تعريف المؤسسة التعليمية الخاصة

والاستعاضة عنها بعبارة «والكتب المدرسي  
المقررة».

قرار اللجنة القانونية  
المادة (٢)

تعريف المؤسسة التعليمية الخاصة:  
موافقة على قرار لجنة التربية والتعليم وشطب  
كلمة «المستعملة» الواردة في التعريف.

بحيث يصبح التعريف:- كل مؤسسة  
تعليمية غير حكومية مرخصة تطبق المناهج  
والكتب المدرسي المقرر في المؤسسات التعليمية  
الحكومية.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي  
الفقيه.

الدكتور علي الفقيه: كل مؤسسة تعليمية  
غير حكومية مرخصة، كلمة «مرخصة» نعت  
لأقرب مذكور وهي «حكومية» فعندنا حكومية  
مرخصة وحكومية غير مرخصة!!!

فأقترح أن تكون العبارة كالتالي كل  
مؤسسة تعليمية مرخصة غير حكومية تطبق  
المناهج و... لغوياً صحيح.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ محمد  
الدرود.

السيد محمد الدرود: سيدي، في جملة  
«والكتب المدرسية المستعملة» والتي استبدلت  
بالمقررة، في اعتقادي أن هناك مدارس تدرس  
كتب اطلعت ووافقت عليها وزارة التربية  
والتعليم من هذه المدارس التعليمية الخاصة،  
كالمدرسة الفرنسية واعتقد أكثر من مدرسة  
موجودة وليست كل كتبها هي مقررة من وزارة

التربية والتعليم، هناك كتب تقرها وتوافق عليها  
وزارة التربية والتعليم.

اقترح إضافة بعد «والكتب المدرسية  
المقررة» والمناهج والكتب التي تعدها الوزارة،  
حتى تشمل هذه الكتب الغير مقررة رسمياً من  
وزارة التربية والتعليم... شكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس  
اللجنة التربوية.

السيد رئيس لجنة التربية والتعليم:  
شكراً معالي الرئيس.

المدارس الاجنبية حقيقة جاي لها تعريف  
منفصل ومقرراتها مختلفة، والكتاب الذي  
تقرره، إحنا قلنا «المقررة» وبالتالي يشمل ما يقرره  
مجلس التربية والتعليم. ولذلك هو وارد في  
النص وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور  
أحمد عناب.

الدكتور أحمد عناب: شكراً معالي  
الرئيس.

أظن المدارس الخاصة هي المدارس التي  
قد تكون طائفية وأردنية في نفس الوقت. ماذا  
سنقول عن المناهج للدين المسيحي في تلك  
المدارس؟ هل هناك كتب حقيقة موجودة في  
وزارة التربية والتعليم مقررة من قبل هذه الوزارة  
لتعليم هذا الدين؟

إذن قد يكون هناك التباس لأن المدارس  
الخاصة يشترط أن تكون هذه المقررات موافقة  
من الوزارة، لأن وزارة التربية والتعليم ليس في  
مناهجها هذه المادة أصلاً... وشكراً.

هكذا من أجل



معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ جمال حداد.

السيد جمال حداد: منهج اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية لا تدرس في مناهج وزارة التربية والتعليم إلا في المدارس الخاصة، وهي كتب غير مقرر في مقررات وزارة التربية والتعليم. . . وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اي ملاحظة؟ معالي وزير التربية والتعليم.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: للتوضيح معالي الرئيس، الواقع فيه كتب مقرر وكتب يوافق عليها المجلس مثلاً تفضل الأستاذ الدردور، المجلس أقصد طبعاً مجلس التربية والتعليم وفيه تعريف عليه في التعريفات. ولا يجوز استخدام اي كتاب في أي مؤسسة سواء كانت خاصة أو أجنبية، وهنا نخالف الأستاذ جمال حداد فيما ذهب اليه، إلا بعد أن يوافق عليه مجلس التربية والتعليم. حتى في المواضيع التي يسمح له بتدريسها في بعض المؤسسات الخاصة في مرحلة معينة، المرحلة الثانوية، يجب أن يقدم الكتاب الى مجلس التربية والتعليم وأن يوافق عليه من مجلس التربية والتعليم. نص القانون واضح عندما سنأتي اليه. يقول مسؤوليات مجلس التربية والتعليم، في مادة منه، هي الكتب المدرسية. يعني النظر في الكتب المدرسية المقررة، واتخاذ قرار بشأن الكتب المدرسية المقررة، ولا يجوز لتدريس اي كتاب في أي مؤسسة تعليمية إلا بموافقة المجلس.

فسيدي الرئيس يمكن إضافة عبارة

وموافقة المجلس بالإضافة الى الكتاب المدرسي المقرر تكون أشمل، بحيث تصبح كل مؤسسة تعليمية غير حكومية مرخصة تطبيق المناهج والكتب المدرسية المقررة في المؤسسات التعليمية الحكومية والتي يوافق عليها المجلس. إضافة يعني الى الكتب المقررة.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة هذا حد أدنى، يعني يجب على المدارس أو المؤسسات التعليمية الخاصة أن تدرس الكتاب المدرسي المقرر من قبل الحكومة، أو من قبل وزارة التربية والتعليم.

إذا أحببت أن تدرس لغة انجليزية أو فرنسية في المراحل الأولى في الدراسة فهذا أمر أيضاً موافق عليه من قبل مجلس التربية والتعليم.

فسيدي الزيادة لا مبرر لها هنا، أنا فقط أريد أن أحكمها بأن تطبيق الكتاب المدرسي المقرر. الزيادة إذا رأيت أن تدرس اللغة الفرنسية أو الانجليزية تأخذ موافقة مجلس التربية والتعليم. وأنا أرى أن التعريف وافي ويحمي الطالب الذي يدرس في المدارس الخاصة من حيث الالتزام بالمنهج المدرسي المقرر في وزارة التربية والتعليم. . . شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ رئيس اللجنة التربوية.

واللجنة القانونية وافقت على هذا التعريف.

معالي رئيس المجلس: موافقة. الأستاذ حسني.

الدكتور حسني الشياح: معالي الرئيس «المؤسسة التعليمية الأجنبية» هل يفهم من النص أنه يمنع على هذه المؤسسات تعليم الاردنيين؟ الحقيقة هذا النص لا يوضح هذه النقطة. لأنني أعرف في الوقت الراهن، أعرف معرفة شخصية، هناك بعض المدارس الأجنبية يتعلم فيها اردنيين.

فلذلك لا بد من نص واضح يمنع على الاردنيين أو هذه المدارس قبول الاردنيين، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى أرى هنا ضرورة إضافة وفق مناهج وكتب غير اردنية يقرها مجلس التربية والتعليم، أرى ضرورة إضافة هذا النص للوضوح.

إذن فلا بد أن يشمل النص منعاً للاردنيين من التعلم في هذه المدارس، وموافقة مجلس التربية والتعليم على الكتب المقررة غير الاردنية. أطرح هذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة التعريف يهدف أو يوصل الى الغاية التي يبتغيها الدكتور حسني، لأن التعريف يقول المؤسسة التعليمية الأجنبية هي كل مؤسسة تعليمية مرخصة تقوم على تعليم الطلبة غير

السيد رئيس لجنة التربية والتعليم: يعني أنا أرى أن لا تتوسع في ذلك لأن هذا في النهاية قد تصبح الكتب الاخرى غير المقررة في المدارس الاردنية هي الاصل. لذلك أنا مع التعريف الوارد في قرار اللجنة التربوية وإحنا متفقين مع اللجنة القانونية. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل نكتفي بذلك؟ لدينا المشروع المقدم واتفاق اللجنتين، هل هناك اقتراحات أخرى ونثني عليها؟

السيد الامين العام: اقتراح، كل مؤسسة تعليمية غير حكومية مرخصة تطبيق المناهج والكتب المدرسية المقررة والمناهج والكتب التي توافق عليها الوزارة في المؤسسات التعليمية الحكومية.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: «١٠» من «٤٦».

معالي رئيس المجلس: شكراً، لأن اقتراح اللجنة القانونية واقتراح اللجنة التربوية، اتفقوا عليهم، من يوافق على ذلك؟

السيد الامين العام: «٢٥» من «٤٦».

معالي رئيس المجلس: «٢٥» موافقة، التعريف الذي يليه.

السيد رئيس اللجنة القانونية: المؤسسة التعليمية الأجنبية: - كل مؤسسة تعليمية مرخصة تقوم على تعليم طلبة غير اردنيين وفق مناهج وكتب غير اردنية. لجنة التربية والتعليم وافقت على ذلك،

الأردنيين. معنى ذلك أن الأردني لا يجوز أن يدرس في هذه المؤسسة التعليمية.

أما المناهج فالأمر يتعلق بطلبة غير أردنيين مقيمين في هذا البلد بحكم تواجدهم إما في شركات، ذويهم، أو في سفارات... الخ. فيمكن أن يطبقوا مناهج البلد الذي أتوا منه، وطالما ما فيه أردنيين ما فيه مشكلة على الإطلاق خاصة أن التعريف يؤدي إلى هذه النتيجة... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الظهيرات.

السيد نادر الظهيرات: شكراً سيدي الرئيس.

هناك مدارس وكالة الغوث الدولية، هذه المدارس تدرس المناهج والكتب المدرسية ولكنها ليست مدارس حكومية، وإيضاً ليست مدارس خاصة وكذلك ليست مدارس أجنبية. فلست أدري تحت أي تعريف من هذه التعريفات تندرج مدارس وكالة الغوث الدولية... شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي جو: أنا أرى أن هذه الصيغة هي صحيحة لأنها تضع حداً من حيث قبول الطلاب أن يكونوا أردنيين، كما يعطي الحق لغير الأجانب أن يؤسسوا مثل هذه المدارس. وبذلك تكون الصيغة وافية سلباً وإيجاباً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ

رئيس اللجنة التربوية.

السيد رئيس لجنة التربية والتعليم: أنا مع تأييدي للاحتراز يمكن التي أورده الدكتور حسني لكن أقول نقطتين:-

أولاً:- كل مؤسسة تعليمية مرخصة ويفترض في الترخيص أن يراعي كل الظروف. ثانياً:- «طلبة غير أردنيين» يفترض أنه ما يدرس فيها أردنيين.

أما بالنسبة لما قاله أبو علاء من حيث وكالة الغوث فمعلوم أنها ليست حكومية وليست خاصة ولكنها حقيقة تقع بين الجهتين باتفاق بين الحكومة وهيئة الأمم المتحدة، لكن يطبق عليها ما يطبق على المدارس الحكومية... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، شيخ علي.

الدكتور علي الفقير: الحقيقة التعريف الوارد هنا كاف لأن منطوق العبارة مقصود به غير الأردنيين، وبمفهومها المخالف وهذا باعتقادي أمر معتبر في التشريع وإن كان غير معتبر في كلام الناس العاديين، فإن الأردنيين لا يجوز لهم أن يقرأوا كتباً غير التي قررت وزارة التربية والتعليم ووفق مناهج قررها أيضاً مجلس التربية والتعليم وللأردنيين خاصة.

لذلك المحذور هذا غير وارد من خلال النص، لهذا النص كاف لاستثناء الأردنيين من الدراسة في هذه المدارس الخاصة الأجنبية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الآن هل

هناك مقترحات وثني عليها؟ مقترح الدكتور حسني ثني عليه؟ إذن المطروح الآن هو التعريف المقدم، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة كبيرة.

السيد رئيس اللجنة القانونية: شهادة الدراسة الثانوية العامة، موافقة كما جاءت في القانون المؤقت، من اللجنتين.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة القانونية: المناهج، موافقة من اللجنتين.

معالي رئيس المجلس: الشيخ أبو زنت.

السيد عبد المنعم أبو زنت: شكراً معالي الرئيس

في المناهج أرجو استبدال لفظة «المستعملة» بالتداول، لتصبح العبارة مجموعة المقررات الدراسية المتداولة في المؤسسات التعليمية في المملكة.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: انسجاماً مع حذفنا للكلمة «المستعملة» في المواد التي سبقت، أو الفقرات، أرى أن تكون العبارة كالتالي مجموعة المقررات الدراسية المقررة في المؤسسات التعليمية في المملكة، حتى يشمل الأمور التي قررها مجلس التربية والتعليم.

أصوات: ثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: ثني عليه، ومن يوافق على هذا الاقتراح؟ اقتراح شطب كلمة

«المستعملة» ويقال مكانها المقررة، اقتراح الشيخ علي.

السيد الأمين العام: «٢٧» من «٤٧».

معالي رئيس المجلس: الاقتراح كالتالي، المناهج كما جاءت في النص الأصلي مكتوب فيها... إذا سمحتم لا أريد أن يكون في نفس أي أخ من الإخوان شيء يقوله أن العدد غير صحيح أو أنه لم يسمح له المجال.

وأنا لم أقل موافق عليها، سمعت الرقم وسمعت الاحتجاج في أن واحد.

أرجو المتابعة من الجميع، المناهج مجموعة المقررات الدراسية، الأصل يقول، المستعملة في المؤسسات التعليمية في المملكة.

الاقتراح:- مجموعة المقررات الدراسية المقررة في المؤسسات التعليمية في المملكة. الاقتراح استخدام المقررة بدل «المستعملة»، من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الأمين العام: «٢٦» من «٤٧».

معالي رئيس المجلس: «٢٦» من «٤٧» وموافقة على ذلك. البند الذي يليه.

السيد رئيس اللجنة القانونية: شكراً سيدي الرئيس، يعني مش عارف كيف المقررات المقررة، أنا مش فاهم، للأمانة. هي مقررة فكيف نعيد المقررات المقررة... الكتب المدرسية المقررة، موافقة كما جاءت في القانون المؤقت.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة القانونية: ب-

لغايات هذا القانون يشمل لفظ الذكر المؤنث كما يطلق الفرد على المثنى والجمع.

قرار لجنة التربية والتعليم

موافقة

قرار اللجنة القانونية

الفقرة (ب) من المادة (٢)

شطب كلمة «الفرد» الواردة في الفقرة (ب) والاستعاضة عنها بكلمة (المفرد).

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: أرجو معالي الرئيس

أن تكون منطقيين ولغويين في التعابير، لأننا نستحدث اصطلاحاً لا وجود له في اللغة بناتاً.

أن يطلق كلمة «المذكر» ويراد بها المذكر المؤنث!!! هذا شيء ما عهدناه في لغتنا أبداً.

عفواً نحن نتكلم بمصطلح جديد، فيه عندنا مصطلحات بديلة. نستطيع أن نقول لغايات

هذا القانون يشمل لفظ الطالب المذكر والمؤنث، وعندئذ كل كلمة مذكر نكتب فيها طالب،

والمعلم أيضاً نقول معلم ومصلحة ويشمل الاثنين، وهذا متعارف عليه في المصطلحات

الشرعية واللغوية.

ومن حديث النبي ﷺ «طلب العلم فريضة على كل مسلم» وهو شامل أيضاً المسلمة

من باب الأولى أيضاً، ولذلك يطلق اللفظ ويراد به المذكر والمؤنث معاً. أما أن نطلق كلمة مذكر

على المؤنث. والله هذا الخطأ في الدين واللغة مع بعض.

معالي رئيس المجلس: شيخ عبد الباقي لا يجوز، خذ الدور وتكلم إذا سمعت الحديث

هنا مباشرة.

الدكتور علي الفقير: «بداية كلام

الدكتور علي الفقير غير واضح في التسجيل... يطلق ممكن، يعني كجنس، الجنس للفرد سواء كان واحداً أو اثنين أو ثلاثة فهذا كمان ماشي. إنما في قضية المذكر أن يطلق على المؤنث فباعقادي هو تبشير بورود جنس ثالث لا هو مذكر ولا هو مؤنث وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة التربوية.

السيد رئيس لجنة التربية والتعليم:

الحقيقة المصطلح باستمرار يوضع ويوضع تعريف ليتفق عليه، وليس شرطاً أن يكون تعريف المصطلح في عصر من العصور أن ينقل

إلى عصر آخر. فالمصطلحات تتغير وتتغير مدلولاتها لأن الظروف تتغير.

لذلك نحن حقيقة مع النص ونوافق أيضاً اللجنة القانونية على المفرد، لأنه أيضاً في اللغة

المفرد والجمع وليس الفرد والجمع وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: شكراً معالي الرئيس.

الملاحظة لغوية بسيطة وهي تكرار كلمة «أي» مع مرادفات مؤنثة مثل مؤسسة، وزارة،

خبرة. فأرجو تأنيث كلمة «أي» مع مثل هذه الكلمات بحيث تصبح أية وزارة، أية خبرة، في

أكثر من موقع في هذه المادة وتفصيلاتها المختلفة شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ أبو زنت.

السيد عبد المنعم أبو زنت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

في الحقيقة لفظ «الفرد» الوارد في القانون المؤقت أبلغ وأفصح لأنه ينسجم مع لغة حكم التنزيل القرآني، حيث يقول الله عز وجل عن الذكر والانثى «وكلهم آتية يوم القيامة فرداً». فلفظ «فرداً» تشمل الذكر والانثى وحسبنا ذلك... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: عفواً سيدي الرئيس أنا ما طلبت أنا أشتر عليه، أنا

عضو لجنة متأسف.

معالي رئيس المجلس: عفواً، الاستاذ غياشة.

السيد ابراهيم الغياشة: شكراً معالي الرئيس.

لا أعرف اذا كنت غلطان أن الفقرة الأخيرة من التعريفات اللي هي «الكتب المدرسية المقررة» ما تم التصويت عليها، أبداً ما

صوتنا عليها. كان اقتراح من الشيخ علي الفقير اللي هي المناهج وصوتنا عليها وأعاد التصويت

مرة ثانية وهذه ما تم التصويت عليها. أرجو طرحها للتصويت وإقرارها من قبل المجلس

... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: أي واحدة؟

السيد ابراهيم الغياشة: الكتب المدرسية المقررة، آخر فقرة في التعريفات.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة الفقرة التي أشار إليها الزميل الغياشة تم التصويت عليها ومرت، أما فيما يتعلق بما أثير حول المؤنث والمذكر فلو قرأنا مطلع

المادة لوجدنا أنها تقول «ولغايات هذا القانون»، يعني نبحث عن المعلم والطالب فقط.

لذلك حينما تعرف بهذا الشكل فيكون التعريف محكم ودقيق ١٠٠٪).

فما يتعلق بالفرد والمثنى والجمع، أنا أرجو أن تقرأ العبارة متكاملة، نقول فرد مثنى جمع أم

نقول مفرد مثنى جمع. قواعد اللغة العربية الخليل بن أحمد قال المفرد والمثنى والجمع.

فلذلك عندما وضعنا كلمة المفرد انسجمنا مع قواعد اللغة العربية المستقرة منذ

مئات السنين في أذهان الجميع... وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

أنا باعتقادي بعد توضيح رئيس اللجنة يمكننا أن نتكيف العبارة غير ما ذكر لأن ما ذكره

ليس واضحاً في التعبير عن المعنى الموجود في هذا النص. إنما يمكن أن نقول لغايات هذا القانون

يشمل كل لفظ ذكر في هذا القانون مفرداً أو ذكرأ يشمل الجمع والمثنى والذكر والانثى.

هذا هو المقصود ولكن المادة هنا ليست



واضحة في التعبير عن المعنى الذي اراده رئيس اللجنة.

لذلك أرى أن نقول لغايات هذا القانون يشمل كل لفظ ورد مذكراً في هذا القانون الذكر والانثى، وكل لفظ مفرد ورد في هذا القانون يشمل المثنى والجمع.

هذا نص سيكون مشار إختلاف في التطبيق القانوني وعند القضاء، يجب أن يكون النص واضحاً وصريحاً. أنا فهمت من النص هذا أن لفظة المذكر تطلق على المذكر والمؤنث.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ جو.

السيد عبد الباقي جو: أرى أن تثار هذه الفقرة أو يثار هذا التعريف يشمل لفظ الطالب المذكر والمؤنث كما يشمل لفظ المفرد المثنى والجمع. وكلمة الفرد غير واردة هنا لأن قول الله تعالى «وكلهم آتية يوم القيامة فرداً» أي وحيداً وحده ليس معه أحد. وأما التعريف المفرد والمثنى والجمع، هذا مكتوب، يشمل لفظ الطالب المذكر والمؤنث كما يشمل لفظ المفرد المثنى والجمع.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، أصبح الموضوع كما كان قبل النقاش واضحاً جداً جداً في أذهاننا، وكلنا يفهم ما يريد المشرع من ذلك. ومنصرف

يفهم أيضاً الذي يطبق القانون ما أردنا من وراء ذلك.

الرجاء معالي الرئيس الموافقة على اقتراحي وقف باب النقاش والتصويت على المقترح الوارد من الحكومة أولاً... وشكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: اقتراح الحكومة يأتي بالتالي، إذا سمحتم الآن المشروع المقدم في القانون المؤقت والمشروع المقدم من اللجنة القانونية ومشاريع أخرى إذا ما نثني عليها. الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: الحقيقة يبدو لي مثل هذه التعريفات السريعة ستوقع في الخلل يقيناً، ليس فقط المذكور هنا طالب ومعلم فقط، هناك كلمة مواطن. يعني الآن نهدف هذه المرحلة إلى تكوين المواطن القادر على، هنالك كلمة الطفل أو الاطفال، عدة كلمات الحقيقة واردة ليس فقط المعلم والطالب.

لذلك حقيقة التعريف المستعجل المسلوق سلفاً يوقعنا في الخلل وميخل بالصياغة التشريعية.

سيدي الرئيس المعنى واضح وضوح الشمس خاصة إذا ربطناه في مقدمة هذه المادة التي تقول «إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك» وهذه استشهدنا فيها في مطلع هذه المناقشة في هذا الصباح.

أنا لا أرى مبرر لاطالة النقاش حول هذه النقطة، أترح أن يتم التصويت على ما جاء في القانون المؤقت الذي أقرته اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم... وشكراً سيدي الرئيس.

### الفصل الثاني

٢ فلسفة التربية واهدافها  
المادة (٣)

تنبثق فلسفة التربية في المملكة من الدستور الاردني والتراث العربي الاسلامي ومبادئ الثورة العربية الكبرى والتجربة الوطنية الاردنية وتمثل هذه الفلسفة في الاسس التالية:

١. الاسس الفكرية:
١. الايمان بالله
٢. الايمان بالمثل العليا لامة العربية
٣. الاسلام نظام فكري سلوكي يحترم الانسان ويعلي من مكانة العقل ويحضر على العلم والعمل والخلق.
٤. الاسلام نظام قيمي متكامل يوفر القيم والمبادئ الصالحة التي تشكل ضمير الفرد والجماعة.
٥. العلاقة بين الاسلام والعروبة علاقة عضوية.

ب. الاسس الوطنية والقومية والانسانية:

١. المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي ورأسي والولاء فيها لله والوطن والملك.
٢. الاردن جزء من الوطن العربي والشعب الاردني جزء لا يتجزأ من الامة العربية.
٣. الشعب الاردني وحدة متكاملة ولا مكان فيه للتنصب العنصري او الاقليمي او الطائفي او العشائري او العائلي.
٤. اللغة العربية ركن اساسي في وجود الامة العربية وعامل من عوامل وحدتها

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الامين العام هل هناك اقتراحات ونثني عليها؟

السيد الامين العام: اقتراح الاستاذ علي الفقير والمثنى عليه من قبل سماحة الاستاذ عبد الباقي والذي ينص على ما يلي ولغايات هذا القانون يشمل كل لفظ مذكر الانثى، كما يطلق لفظ مفرد على المثنى والجمع.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: «١٠» من «٤٦».

معالي رئيس المجلس: «١٠» من «٤٦».

الاقتراح الثاني هو ما قدمته اللجنة القانونية واللجنة التربوية وطبعاً متفقين عليه، من يوافق على ذلك؟

السيد الامين العام: «٣٠» من «٤٦».

معالي رئيس المجلس: «٣٠» من «٤٦».

وموافقة على ذلك. الان المادة الثانية «أ» و«ب» هل يوافق المجلس الكريم على ذلك مع التعديلات؟

موافقة على ذلك. وترفع الجلسة لمدة عشر دقائق ونعود بعد ذلك.

- رفعت الجلسة -

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس: النصاب مكتمل وتستأنف الجلسة. الاستاذ رئيس اللجنة القانونية:

السيد رئيس اللجنة القانونية: المادة كما وردت بالقانون المؤقت

وبهذه.

٥. الثورة العربية الكبرى تعبير عن طموح الأمة العربية وتطلعاتها للاستقلال والتحرر والوحدة والتقدم.

٦. التمسك بعروبة فلسطين وجميع الاجزاء المخصصة من الوطن العربي والعمل على استردادها.

٧. القضية الفلسطينية قضية مصيرية للشعب الاردني، والمدون الصهيوني على فلسطين تحدي سياسي وعسكري وحضاري للأمة العربية بعمامة والاردن بخاصة.

٨. الأمة العربية حقيقة تاريخية واسعة والوحدة العربية ضرورة حيوية لوجودها وتقدمها.

٩. التوازن بين مقومات الشخصية الوطنية والقومية من جهة والانفتاح على الثقافات العالمية من جهة اخرى.

١٠. التكيف مع متغيرات العصر وتوفير القدرة الذاتية لتلبية متطلباته.

١١. التفاهم الدولي على أساس العدل والمساواة والحرية.

١٢. المشاركة الايجابية في الحضارة العالمية وتطويرها.

ج. الاسس الاجتماعية

١. الاردنيون متساوون في الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتفاضلون بمدى عطائهم لمجتمعهم وانتمائهم له.

٢. احترام حرية الفرد وكرامته.

٣. تماسك المجتمع ويقاؤه مصلحة وضرورة لكل فرد من افرادة ودعائمه الاساسية

العدل الاجتماعي واقامة التوازن بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع وتعاون افرادهم وتكافلهم بما يحقق الصالح العام وتحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية.

٤. تقدم المجتمع رهن بتنظيم افراده بما يحفظ المصلحة الوطنية والقومية.

٥. المشاركة السياسية والاجتماعية في اطار النظام الديمقراطي حق للفرد وواجب عليه ازاء مجتمعه.

٦. التربية ضرورة اجتماعية والتعليم حق للجميع كل وفق قابلياته وقدراته الذاتية.

قرار لجنة التربية والتعليم موافقة

قرار اللجنة القانونية

المادة (٣)

شطب عبارة «والتراث العربي الاسلامي» الواردة في صدر المادة والاستعاضة عنها بعبارة «والحضارة العربية الاسلامية».

اضافة كلمة (تعالى) الى الفقرة (أ) البند (١) من المادة (٣).

معالي رئيس المجلس: نأخذ الفقرة «أ» أولاً مطلع المادة ثم «أ» ثم «ب» ثم «ج».

السيد رئيس اللجنة القانونية: سيدي فقط بدني أنه للفقرة «ج» في قرار اللجنة القانونية في الصفحة الثانية يبدو لي وودت عن طريق الخطأ، كنا نعتقد أنه مطبوع «الاردنيين» وقلنا تصحيح وتصحيح «الاردنيون» فنحن لسنا مع حذف الفقرة «ج» في قرار اللجنة القانونية سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الآن مطلع المادة،

هناك موافقة من اللجنة التربوية واقتراح من اللجنة القانونية. الشيخ عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي جو: أريد أن أنهى للأمانة النصاب غير قانوني، الحضور اربعون.

معالي رئيس المجلس: «٤٥» الآن صار، توكل على الله شيخ عبد الباقي. ليس موضوع بحث، سجلات الامانة تؤكد ذلك. الاستاذ فوزي الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة: شكراً معالي الرئيس.

مطلع المادة «٣» كما جاءت في القانون المؤقت بتقديري أدق وأصح، لأن كلمة الحضارة هي محصلة لكل ما ورد في مطلع المادة «٣» ولذلك أترح أن تبقى على نص المادة كما جاءت من الحكومة في القانون المؤقت وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت: بسم الله الرحمن الرحيم.

في صدر المادة الثالثة في القانون المؤقت «تنشئ فلسفة التربية» أترح بدل «وللسفة» منهجية التربية. فتصبح العبارة تنشئ منهجية التربية في المملكة من الحضارة العربية الاسلامية .. ثم يكمل الى آخر الفقرة. هذا يتعلق بصدر المادة.

معالي الرئيس؟

معالي رئيس المجلس: الآن صدر المادة.

السيد عبد المنعم ابو زنت: على صدر المادة هذا هو اقتراحي.

معالي رئيس المجلس: شكراً، أي ملاحظة ثانية؟ أحد ثنى على اقتراح الشيخ ابو زنت؟ طيب، الآن عندنا النص المقدم في القانون المؤقت، اللجنة التربوية موافقة واقتراح للجنة القانونية.

اقتراح اللجنة القانونية واضح، بدل «والتراث العربي الاسلامي» يقال والحضارة العربية الاسلامية. من يوافق على ذلك؟ على اقتراح اللجنة القانونية؟

السيد الامين العام: «٢٦» من «٤٨».

معالي رئيس المجلس: «٢٦» من «٤٨» وموافقة على ذلك. الان نأتي الى البند «أ».

السيد رئيس اللجنة القانونية: اللجنة القانونية اقترحت إضافة كلمة «تعالى» الى الفقرة «أ» من البند «١». تصحيح الايمان بالله تعالى.

معالي رئيس المجلس: أي ملاحظة على البند «أ» مع التعديل؟ الاستاذ حسني الشيبان.

الدكتور حسني الشيبان: شكراً معالي الرئيس.

لا أرى كيف يميز بين «أ» و«ب»، «أ» معنونة الاسس الفكرية، وأنا أرى أن كثير مما ورد في «ب» هو ايضاً أسس فكرية.

فأقترح أن ننقل ما هو أسس فكرية في «ب» ونضع ايضاً تحت أسس فكرية، يعني عندما نقول الاردن جزء من الوطن العربي، والشعب الاردني وحدة متكاملة ولا مكان فيه للتعصب، هذا أساس فكري، ولا مكان فيه

للمنصب الاقليمي والعنصري والسطائفي والعائلي . . الخ .

فاما أن ندمج «أ» و«ب» معاً أو ننقل ما هو أسس فكرية من «ب» لنضعها تحت «أ» .

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة التربوية .

السيد رئيس لجنة التربية والتعليم: انا مع احترامي لوجهة النظر لكن حقيقة أخالفها تماماً فليست هي أسس فكرية حقيقة، الاسس الفكرية الاولى «الايمن بالله، النظام، العلاقة» . لكن الامور الاخرى تبويبها مناسب وأنا أرى أنه فقط الاسس الفكرية التي واردة في الاعل، إلا إذا كان الزميل يود إضافة أسس فكرية أخرى تتعلق بالفكر، فأرجو أن نميز ولعل في التربية مهم جداً أن تكون الالفاظ والعنونة محددة ولا يجوز أن نخلط وكلها كانت محددة تكون أفضل . . وشكراً .

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسني الشيبات .

الدكتور حسني الشيبات: انا الحقيقة أرى بأمانة أن هذا التصنيف مبسّر، يعني عندما نقول في البند «أ» السوردة في «ب» الامة العربية حقيقة تاريخية راسخة والوحدة العربية ضرورة حيوية لوجودها وتقدمها . «أ» «التوازن بين مقومات الشخصية الوطنية القومية من جهة والانفتاح على الثقافات العالمية من جهة أخرى» . ليست هذه تحديداً أسساً فكرية؟ إلا إذا نرى تناقض بين أسس فكرية وبين ما هو مصنف أسس وطنية .

فانا اقترح بدلاً أن ماورد في «ب» و«أ»

يعنون تحت عنوان واحد .

معالي رئيس المجلس: اعتقد أن العلوم الانسانية تحتل ذلك، هذه طبيعة العلوم الانسانية . على كل حال ما هو معروض الآن في «أ» هل يوافق المجلس الكريم على تنسيب اللجنة القانونية، من يوافق على ذلك؟ «أ» كلها . من يوافق على تنسيب اللجنة القانونية؟ أغلبية كبيرة .

السيد رئيس اللجنة القانونية: قرار لجنة التربية والتعليم . موافقة .

قرار اللجنة القانونية  
الفقرة (ب) البند (١)  
شطب حرف (و) الوارد بعد كلمة (لله)  
والاستعاضة عنه بكلمة (ثم) .

بحيث تصبح العبارة: - المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي والولاء فيها لله ثم للوطن والملك .

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على التنسيب؟

السيد عبد الرؤوف الروابدة: «بداية كلام السيد عبد الرؤوف الروابدة غير واضحة في التسجيل» . . .

إبدال الواو بـثم، ألا يستحق أن نفهم أن تعبيراً مستخدماً في الأردن منذ أعوام طويلة، هذا التعبير يغير الى ثم . لا بد أن هناك هدف وراء التغيير نريد أن نسمعه .

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ليث شيبات .

السيد ليث شيبات: بسم الله الرحمن

الرحيم .  
التفسير أنه لا يجوز المساواة الله والوطن والملك، يقدم الله سبحانه وتعالى وكلمة ثم ادباً يقال ثم الوطن والملك . . . هنا نتكلم عن الولاء . . شكراً .

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم .

يجب أن نفصل بين مقام الالوهية وبين مقام العبودية، والواو في لغة العرب يفيد الجمع المطلق، وأما ثم تفيد التراخي . فالفصل بين مرتبة الخالق والمخلوق لا يناسبه الواو الذي يفيد الجمع المطلق انما يناسبه ثم . وهذا هو المعمول به عند أهل اللغة . . وشكراً .

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل هذا يكفي؟

السيد عبد الرؤوف الروابدة: أنا أتمنى أن أسأل عن الآية الكريمة وإذا أخطأت في القراءة يصححوني إخواني «ما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين منكم» . فالواو جمع مباشرة بعد الله . . وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد أبو عليم .

الدكتور محمد أبو عليم: الواو وردت في القرآن وأطبعوا الله وأولو الأمر منكم» إذن موجودة معالي الرئيس . إذن لماذا نغيرها لثم؟

معالي رئيس المجلس: الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي الرئيس .

القضية واردة في السنة فقد جاء رجل للنبي ﷺ وقال «ما شاء الله وشئت» فيها النبي ﷺ وأمر بنصوص أخرى كذلك بالفصل بـثم . فكلمة ثم هي واردة كذلك في السنة وهذا ما درج عليه علماء العقيدة الاسلامية باستخدام كلمة ثم للفصل بين رتبة الخالق ورتبة المخلوق . . وشكراً .

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو: الواقع اللغة العربية شائكة ويصعب لغير المتعمق أن يميز بين واو العطف هنا وبين ثم، والاستشهاد الذي جاء على لسان بعض الاخوة هو في غير محله . وفي سبيل الله والمستضعفين» هذا انتصار . أما هنا لا يجوز الشرك في الولاء، الولاء لله ثم إذا اتفق الولاء لغير الله يأتي على التراخي . وأما العطف هنا غير وارد . لذلك نقول لله ثم الوطن والملك .

معالي رئيس المجلس: شكراً، من يوافق على قرار اللجنة القانونية؟ أغلبية كبيرة .

السيد رئيس اللجنة القانونية: قرار اللجنة القانونية

البند (٢)  
إضافة كلمة (والاسلامية) الى اخرها .

بحيث يكون النص الاردن جزء من



الوطن العربي والشعب الأردني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اقتراح اللجنة القانونية؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة القانونية: البند «٣» موافقة، البند «٤» موافقة، البند «٥» موافقة، البند «٦» موافقة. البند «٧» رأت اللجنة القانونية إضافة كلمة «والإسلامية» بعد عبارة «لأمة العربية» الواردة فيها.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حسني الشياح.

الدكتور حسني الشياح: يعني الحقيقة أنا أوافق على المقصد الذي ذهبت إليه اللجنة، لكن علمياً هل توجد أمة إسلامية بمعنى الأمة. يعني هل العرب والمسلمون يشكلون أمة واحدة؟ هل «بنغلاديش» و«الباكستان» و«الهند» ومسلمي «الاتحاد السوفيتي» سابقاً ومسلمي «أمريكا» يشكلون أمة؟

الأمة علمياً لها مدلول محدد، فلذلك أنا أقول مثلاً جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، إن شئتم، الإسلامية لكن إن أقول من الأمة العربية والإسلامية كان الأمة العربية والإسلامية شيء واحد وهذا فيه مغالطة علمية.

فلذلك يجب أن نصيغ الصياغة بحيث نقول الأمة العربية الإسلامية مثلاً، إن شئتم. معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ أبو زنت.

السيد عبد المنعم أبو زنت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

بند «٣» مطروح للنقاش؟

معالي رئيس المجلس: موضوع البحث «٧».

السيد عبد المنعم أبو زنت: طيب البند «٢».

معالي رئيس المجلس: احنا نحكي عن «٧» الآن.

السيد عبد المنعم أبو زنت: ويند «٣» فين؟

معالي رئيس المجلس: اقربناه.

السيد عبد المنعم أبو زنت: بند «٣» ما قرأناه، قرأناه قراءة أولية. يا معالي الرئيس احنا كنا نصوت على بند بند، صوتنا على بند «١»

ويند «٢» من الفقرة «ب»، بند «٣» بالتفصيل ما صوتنا عليه.

معالي رئيس المجلس: طيب أعطيك بعدين، الآن موضوع البحث بند «٧».

السيد عبد المنعم أبو زنت: بالنسبة لوحدة الأمة العربية الإسلامية في الحقيقة لا تفريق بينها، فالإسلام عرب الأعاجم، وغير المسلمين دخلوا في هذا المضمار حضارة وثقافة.

نحن لا نطالبهم أن يدخلوا عقيدة دخلوا حضارة وثقافة. فلذلك عندما نقول الأمة العربية الإسلامية دون أن نقول الأمة العربية والإسلامية فهي أمة واحدة، ونسبى المسلم في «الفقهاء» في «الشيشان» في «اوزبكستان» اقرب إلينا تلاحماً وتماطفاً في خندق واحد من

فيه اقتراح وثني عليه أبو عصام، من يوافق على ذلك؟

السيد الأمين العام: «١١» من «٥٠».

معالي رئيس المجلس: «١١» من «٥٠»، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: قرار اللجنة القانونية. البند (٩)

إضافة كلمة «والإسلامية» بعد عبارة «الوطنية والقومية» الواردة فيها.

بحيث يكون النص التوازن بين مقومات الشخصية الوطنية والقومية والإسلامية من جهة والانفتاح على الثقافات العالمية من جهة أخرى.

معالي رئيس المجلس: أي ملاحظة على بند «ب» كله، هل يوافق المجلس الكريم على بند «ب» مع التعديلات؟ إعطيناك الدور يا شيخ أبو زنت وما حد فني على اللي تحكيه. تفضل يا شيخ.

السيد عبد المنعم أبو زنت: البند «٤» «اللغة العربية ركن أساسي في وجود الأمة العربية» أرجو أن تضاف العبارة التالية. اللغة العربية لسان الحضارة العربية الإسلامية وركن أساسي في وجود الأمة العربية وعامل من عوامل وحدتها ونهضتها. هذا فيما يتعلق بالبند الرابع.

معالي رئيس المجلس: ما حدا فني عليه، إذا سمحتم خليه يكمل، تفضل.

السيد عبد المنعم أبو زنت: في البند السابع «والعدوان الصهيوني» من الأخطاء الشائعة التي إغتالت الفكر العربي الإسلامي أن

الذين وقفوا مع أمريكا وحلفائها في خندق واحد ضد العروبة والإسلام.

فلذلك لا انفصام ولا انفصال بين العربية والإسلام، فالعروبة جسد وروحها الإسلام. والذي يريد الفصل بينهما فقد نجح على كليهما .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، إذا سمح الآن اقتراح الاستاذ حسني وأيده الشيخ أبو زنت اللجنة تقول الأمة العربية والإسلامية، إن نقول الأمة العربية الإسلامية. هذا الاقتراح فني عليه، من يوافق على ذلك؟ من يوافق على العربية الإسلامية؟ رجاء رفع الأيدي.

السيد الأمين العام: «٢٨» من «٥٠».

معالي رئيس المجلس: «٢٨» من «٥٠» وموافق عليها وتصبح الأمة العربية الإسلامية، هذا البند «٧» من الفقرة «ب». الآن الفقرة «ب» من له ملاحظة؟ الشيخ أبو زنت على البند «٣» تفضل.

السيد عبد المنعم أبو زنت: شكراً معالي الرئيس.

في البند الثالث من «ب» «الشعب الأردني وحدة متكاملة ولا مكان فيه للتعصب العنصري أو الاقليمي أو الطائفي أو العشائري أو العائلي». اقترح أن يضاف الى ذلك أو الشعبي أو الحزبي. عفواً يعني تعتبر مصلحة الأمة والوطن فوق الاقليمية والعنصرية والطائفية والمشتاتية والعائلية والشعبية والحزبية.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، البند «٣»

يستعمل الصهيوني وقد ولدت سنة ١٨٩٧ ويغض الطرف عن الفكر اليهودي الذي فيه الداء والويل والشقاء.

لذلك أناشد المجلس الكريم بأن يعدل الامر فيقال القضية الفلسطينية قضية مصيرية للشعب الاردني، والعدوان اليهودي على فلسطين بدل العدوان الصهيوني.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: كملت؟

السيد عبد المنعم أبو زنت: بعد البند الثاني عشر عندما نقرأ البند العاشر والحادي عشر والثاني عشر «التكيف مع متغيرات العصر وتوفير القدرة الذاتية لتلبية متطلباته»، «التفاهم الدولي على أساس العدل والمساواة والحرية»، «المشاركة الايجابية في الحضارة العالمية وتطويرها». خشية أن تقع الاجيال في مقبل الايام بمطبات فكرية مشبوهة وعقائدية مستوردة، أريد تغيير ذلك ببند نستحدثه ليصبح رقم هذا البند «١٣» فيقال فيه البند العاشر والحادي عشر والثاني عشر يتوجب أن تكون ضمن إطار الفقرتين «أ» و«ب» من المادة الثالثة. وتكون بذلك قد حصنا هذه البنود.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: هنالك عدم تثنية على بند «٤» وتثنية على بند «٧» وعدم تثنية على بند «١٣».

أصوات: ثنينا على بند «١٣» معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: نثني عليه طيب، شيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جو: في البند السابع في ملاحظة. عندما نقول العربية الاسلامية أخرجنا المسلمين غير العرب. أما لو قلنا الامة الاسلامية أول ما ينصرف الذهن الى العرب لأنهم مادة الاسلام، وإذا ذل العرب ذل الاسلام.

أصوات: صوت على البند.

السيد عبد الباقي جو: لا لم يصوت، انتم صوتتم على البند الثالث، السابع لم يناقش. ولذلك قلنا الامة العربية الاسلامية خطأ، كأننا نتمتع بإخراج المسلمين غير العرب.

معالي رئيس المجلس: بقي شيء شيخ عبد الباقي؟ النقطة هذه بالذات تم التصويت عليها، أما اقتراح الشيخ أبو زنت البند «٤» لم يثنى على ذلك، البند «٧» نطرحه للتصويت وهو الأبعد، شيخ أبو زنت إذا أردت أن تطرحه للتصويت ضعه في صيغته لنطرحه للتصويت.

السيد عبد المنعم أبو زنت: يهودي بدل «صهيوني».

معالي رئيس المجلس: يهودي بدل «صهيوني»، من يوافق على ذلك؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: «٨» من «٥٠».

معالي رئيس المجلس: «٨» من «٥٠»، البند «١٣»، شيخ عبد المنعم يمكن صياغته حتى نطرحه للتصويت ونثني عليه.

السيد عبد المنعم أبو زنت: البند الثالث عشر الذي اقترحه ونثني عليه الأخ ابو فيصل، بذلك أكتبه؟

معالي رئيس المجلس: صيغة شفوياً الان

مباشرة، مكتوب الاخ الامين العام؟ إذن يقرأ من الامانة العامة.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

استحداث بند «١٣» «يتوجب أن تكون الفقرات «١٠» و«١١» و«١٢» ضمن إطار الفقرتين «أ» و«ب» من المادة الثالثة.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على ذلك؟

السيد الامين العام: «٧» من «٥٠».

معالي رئيس المجلس: «٧» من «٥٠»، يبقى الان اقتراح اللجنة القانونية على الفقرة «ب» من «١٢» بند، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ أغلبية كبيرة. البند «ج».

السيد رئيس اللجنة القانونية: المادة كما وردت في القانون المؤقت

ج. الاسس الاجتماعية

١. الاردنيون متساوون في الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتفاضلون بمدى عطائهم لمجتمعهم وانتمائهم له.

٢. احترام حرية الفرد وكرامته.

٣. تماسك المجتمع وبقائه مصلحة وضرورة لكل فرد من أفراد وعائلته الاساسية العدل الاجتماعي واقامة التوازن بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع وتعاون أفرادهم وتكافلهم بما يحقق الصالح العام وتحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية.

٤. تقدم المجتمع رهن بتنظيم افرادها بما

يحفظ المصلحة الوطنية والقومية. ٥. المشاركة السياسية والاجتماعية في اطار النظام الديمقراطي حق للفرد وواجب عليه ازاء مجتمعه.

٦. التربية ضرورة اجتماعية والتعليم حق للجميع كل وفق قابلياته وقدراته الذاتية. موافقة من لجنة التربية ومن اللجنة القانونية وما ورد هو من قبيل الخطأ المادي في قرار اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: شيخ عبد المنعم.

السيد عبد المنعم أبو زنت: شكراً، في البند الخامس «المشاركة السياسية والاجتماعية في اطار النظام الديمقراطي» أرجو أن نعرب هذه الالسة لأن هذا قانون وليست ندوة تلفازية للتنظير، قانون، ويجب أن نحترم لغة القرآن. ومكتوب تحت القبة «وأمرهم شورى بينهم» ولم يكتب وأمرهم ديمقراطي بينهم. فلذلك اطلب بأن يقال المشاركة السياسية والاجتماعية في اطار النظام الشوري حق للفرد وواجب عليه ازاء مجتمعه.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: طيب، أي اقتراح أخذاً؟ البند «ج» بينوده الستة فيه اقتراح على بند «٥» الشوري بدل «الديمقراطي» ونثني عليه. الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة القانونية: اقترح على معاليكم أن تسألوا الذين ثنوا على الاقتراح هل كانوا جادين في التثنية.

معالي رئيس المجلس: مالنا علاقة

التصويت يكشفها. الآن فيه اقتراح وثني عليه من يوافق على شطب كلمة الديمقراطية ووضع الشوري مكانها، من يوافق على ذلك؟

السيد الأمين العام: «١٢» من «٥٠».

معالي رئيس المجلس: «١٢» من «٥٠»، الآن البند «ج» من المادة الثالثة هل يوافق المجلس الكريم على ذلك كما جاء في اقتراح اللجنة القانونية؟

عفواً استاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: معالي الرئيس فهمت من اللجنة القانونية واضح منها أن التعديل كان

خطأ فالبقاء للاصل، ما فيه تعديل من اللجنة القانونية. كما ورد في القانون الاصيل وهو صحيح لغة، بمعنى الاردنيون متساوون صح لغة والتصحيح خاطئ.

السيد رئيس اللجنة القانونية: عدلناها.

معالي رئيس المجلس: عدلها الاخ رئيس اللجنة واعتبر الاصل فيها، الآن البند «ج» وافق المجلس على ذلك، المادة الثالثة بمجملها؟ موافقة.

طيب نقف هنا وترفع الجلسة الى مساء يوم الاحد بأذن الله.

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب  
د. عبد اللطيف عرييات

هكذا من الأصل